الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945–قالمة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

(1956–1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- كريمة طبعان
- رميساء قروي

إشراف الأستاذة الدكتورة:

- سعاد بولجويجة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
د/ سلوى بوشارب	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/سعاد بولجويجة	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د/خميسة مدور	أستاذ محاضر –ب–	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2019–2020 م

إهـداء:

بسم الله أبدأ كلامي..... الذي بفضله وصلت لمقامي هذا الحمد والشكر على ما أتاني.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أغلى وأثمن جوهرتين في هذا الوجود إلى اللذان لا طعم للحياة بدونهما " والدي العزيزين".

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير والأفعال الحسنة الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي أبي الحبيب "أحمد" حفظه الله.

إلى التي مهما فعلت فلن أرد ذرة من جميلها إلى بهجة قلبي إلى التي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها إلى أمي الغالية "نصيرة" رعاها الله.

إلى أختي وسندي في الحياة "إيمان" وزوجها "صالح" وابنهما "إياد".

إلى أخواي: "أسامة"و "صلاح الدين"وزوجته "زينب"، وابنتهما "ريحانة".

إلى من اخترته رفيق دربي إلى صاحب الكلمة الطيبة زوجي "نصر الدين" حفظه الله لي.

إلى توأمي الغالي وابنة عمي وصديقتي صاحبة القلب الكبير رفيقة العمل" رميساء قروي".

و إلى كل أساتذتي الكرام من بداية مشواري الدراسي.

وإلى كل من نسيتهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي.

كريمـة

إهــداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين اللذان أوصى بهما الرب وقال فيهما: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا "كريما".

إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي إلى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يد للعون إليك أمي "مليكة".

إلى الذي كان سندا لي طيلة دربي الدراسي مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة الذي أحمل اسمه بكل افتخار واعتزاز إليك أبي "عبد الله".

إلى شركاء الرحم: " عامر، سفيان، وليد، علاء، بثينة "حفظكم الله لي وأطال في عمركم.

إلى أجمل ما أهدانا القدر أبناء أخي "زكرياء" و"سلسبيل" أدعوا الله دوما أن يحفظكم ويرعاكم ويباركم يا أفضل هدايا الرحمان.

إلى أروع وأطيب و أحن خالة "حكيمة" و أبنائها "أمين" و" إيمان".

إلى من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث، إلى من علمتني معنى الصداقة والوفاء ورفيقتي في العمل توأمي الغالي "كريمة".

إلى كل من ساعدني من أساتذة وطلبة.

رميســـاء

شكر و تقدير

الشكر لله عزوجل الذي أنار لنا الدرب، وفتح لنا أبواب العلم، و أمدنا بالصبر والإرادة.

نتوجه بعبارات الشكر والعرفان إلى المشرفة الأستاذة الدكتورة بولجويجة سعاد، التي رافقتنا في هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء الإطلاع على هذا البحث ومناقشته.

مقدمة

مقدمة :

التعريف بالموضوع:

تكتسي الهيئات القيادية للثورة التحريرية المنبثقة عن مؤتمر الصومام المنعقد في 20أوت 1956 أهمية خاصة في مسار الثورة التي انتقلت بفضلها من مرحلة الإدارة اللامركزية والمبادرات الفردية نحو مرحلة المركزية والقيادة الجماعية، الواضحة الرؤية و الأهداف والقائمة على مؤسسات سياسية، عززت الثورة وزودتها بآليات تنظيمية تؤطر العمل الثوري وتفتح له آفاقا سياسية و عسكرية واسعة لبناء إستراتيجيات فعالة لمواكبة مستجدات الثورة داخليا وخارجيا ضمن إطار تشاوري ديمقراطي تضمنه هيئة تشريعية وبرلمانية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر الهيئة السيادية العليا المسؤولة عن تسيير النشاط الثوري بفضل الصلاحيات الكبيرة له التي تخوله السلطة لوضع إستراتيجية شاملة لتفعيل الكفاح المسلح.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز الدور الفعال الذي لعبه المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر السلطة العليا للثورة حيث كان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، كما أن المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة.

أسباب اختيار الموضوع

توفرت لدينا جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع و دراسته والتعمق في تفاصيله وأحداثه منها:

- رغبتنا الشخصية في تسليط الضوء و التعمق في تاريخ الثورة الجزائرية.
- المساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة علمية هادفة ليستفيد منها الطلبة.
- الوقوف على الجوانب التنظيمية والسياسية الثورة من خلال مؤسسة المجلس الوطني للثورة.
- التعرف على مؤسسات الثورة خاصة مؤسسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي ساهمت بقدر كبير في استقلال الجزائر.

إشكالية الدراسة:

في هذه الدراسة الموجزة التي ناقشنا فيها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، سنحاول الاجابة عن بعض الأحداث و مسبباتها ومؤثراتها سواء داخليا أو خارجيا، وكيف تعامل قادة الثورة مع تطورات الجزائر، بداية من مؤتمر الصومام إلى اجتماع القاهرة، إلى لقاءات طرابلس، ختاما بميثاقه وفق تطور كرونولوجي لأحداث الثورة، ومنه طرحنا الإشكالية التالية:

كيف ساهم المجلس الوطني للثورة الجزائرية في تسيير العمل الثوري مابين 1956-1962؟

إلى جانب هذه الإشكالية الرئيسية حاولنا معالجة إشكاليات فرعية أخرى :

- ماهي أهم الظروف و الأوضاع السائدة في الجزائر عشية انعقاد مؤتمر الصومام؟

- كيف تم تأسيس المجلس الوطني للثورة؟

- ماهي الصلاحيات و الضوابط المتحكمة في هيئة المجلس الوطني؟

- ماهي أهم القرارات التي أصدرها في كل دورة من دورات انعقاده؟

منهج الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع تم إتباع مناهج علمية منها : المنهج التاريخي الوصفي الذي يتطلب وصف الأحداث وتطورها كرونولوجيا ووصفها مرحلة بمرحلة

المنهج التحليلي من خلال دراسة المجلس و الظروف التي تكون فيها دراسة قراراته واستخلاص دوره في الثورة.

خطة البحث :

أما بالنسبة لخطة البحث فقد قسمناها إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة بالإضافة إلى ملاحق توضيحية.

الفصل التمهيدي تناولنا فيه تطور الثورة التحريرية مابين 1954-1962 وركزنا على هجومات 20 أوت 1955 ومؤتمر الصومام الذي تمخض عنه المجلس الوطني للثورة.

أما الفصل الأول خصصناه لميلاد المجلس الوطني وحاولنا التطرق فيه للتعريف بالمجلس وأهم هيئاته القيادية، بالإضافة إلى مهامه وصلاحياته وتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الفصل الثاني عالجنا فيه الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني للثورة وأهم القرارات التي اتخدها وصولا إلى الاستقلال.

وختمنا الموضوع بخاتمة هي عبارة عن مجموعة من النتائج و الاستنتاجات المتوصل إليها.

المصادر و المراجع :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على جملة من المصادر و المراجع التي أفادتنا كثيرا نذكر أهمها مذكرات بعض القادة السياسيين و العسكريين الذين سايروا الثورة وعايشوا أحداثها مثل مذكرات علي كافي حيث أفادتنا في جميع الفصول لكونه عايش أحداث الثورة و تناول معظم محطاتها، محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض اعتمدنا عليه في الفصل التمهيدي العنصر الأول اندلاع الثورة الذي يحتوي على العديد من الوثائق و الشهادات حول مختلف القضايا، بن يوسف بن خدة شهادات وموقف ساعدنا في الفصل الثاني في العنصر الأول اجتماع تونس و العنصر الرابع أزمة الصائفة والذي صرح فيه العديد من الحقائق المهمة خاصة و انه عضو في المجلس الوطني للثورة، علي هارون خيبة الانطلاق و أزمة صيف 1962 اعتمدنا عليه في العنصر الثالث و الرابع من الفصل الثاني والذي تناول مؤتمر طرابلس الأخير و قراراته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الخلافات التي دارت بين قادة الثورة، أحمد توفيق المدني حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية أفادنا في الفصل التمهيدي العنصر الرابع مؤتمر الصومام و قرارته حيث تطرق فيه الأسباب التي دعت إلى عقد المؤتمر و جدول أعماله، حيث شكلت في مجملها مصادر أساسية للبحث.

كما استعملنا العديد من المراجع منها : محمد لحسن أزغيدي مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية (1954-1962) الذي أفادنا في الفصل التمهيدي العنصر الرابع الذي عالج فيه مؤتمر الصومام بكل تفاصيله و جزئياته الدقيقة، بالإضافة إلى كتاب الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين لرابح لونيسي اعتمدنا عليه في الفصل الثاني العنصر الأول وهو مرجع هام لدراسة مجريات أشغال و دورات المجلس وما يصاحبها من نقاشات

حول القضايا التي يناقشها المجلس على غرار الصراع بين الأركان و الحكومة المؤقتة، و غيرها من المراجع التي لا تقل أهمية و التي خدمت الموضوع بشكل جيد.

كما قمنا بإثراء الدراسة من خلال الاستفادة من بعض المجلات منها مجلة الذاكرة للدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة، مجلة أول نوفمبر.

ولا يمكن أن نهمل أهمية القواميس و الموسوعات التي ساعدتنا في التعريف بالشخصيات منها قاموس الثورة الجزائرية، و الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق، موضوعات زعماء.

صعوبات البحث :

إن عملنا هذا كأي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات و العوائق التي تواجه أي باحث منها :

– قلة المادة العلمية التي تتناول الموضوع بنوع من التحليل و المناقشة بعيدا عن السرد التاريخي.

– صعوبة التدقيق و الإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته فترة الدراسة المحددة من 1956–1962 من أحداث تاريخية مميزة وكثيرة وجب التطرق إليه.

– صعوبة التنقل إلى المكاتب داخل الولاية وخارجها بسبب جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 التي أصابت بلادنا و العالم.

وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أننا استطعنا تجاوز البعض منها وتمكنا من اتمام هذا العمل بهذه الصورة مع أنه بإمكاننا أن يكون العمل أحسن بكثير ، وقد تم ذلك بعون الله تعالى وبتوفيقه.

الفصل التمهيدي:اندلاع الثورة التحريرية و تطورها ما بين 1954-1956

أولا: اندلاع الثورة

ثانيا: التطورات السياسية

ثالثا: التطورات العسكرية

رابعا: مؤتمر الصومام و قرارته

الفصل التمهيدي: اندلاع الثورة و تطورها 1954-1956

أولا: اندلاع الثورة

بعد الانتهاء من كافة التحضيرات المادية و التنظيمية من قبل قادة الثورة، و في يوم الاثنين الأول من نوفمبر 1954 و على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل أعطيت انطلاقة الثورة بشكل شامل و متزامن، نفذ خلالها المجاهدين أكثر من 30 عملية عسكرية عبر مناطق التراب الوطني[1]، و لكن اختلفت شدة انطلاقتها بحسب الوسائل ففي منطقة الأوراس كانت قوية و كبيرة أيضا و أصابت الكثير من الأهداف و في وهران كذلك [2].

لقد استهدفت هذه العمليات بدرجة أولى الثكنات للاستحواذ على الأسلحة و مهاجمة وسائل الاتصال و المواصلات و الجهاز القمعي و الشركات الاستعمارية و لم تكن عمليات التخريب تمس سوى البنية التحتية دون التعرض للمدنيين[3]، تحقيقا للإستراتيجية العسكرية التي وضعتها مجموعة الستة، التي تقضي بأنه سيتم كمرحلة أولى من إحداث جو من عدم الثقة عن طريق، التركيز على ضرب المصالح الاقتصادية و الأمنية للاستعمار[4].

و تزامنا مع تنفيذ العمليات تم إصدار بيان أول نوفمبر الذي وضح أن جبهة التحرير الوطني هي اسم الحركة، و دعى الشعب الجزائري إلى الانضمام إليها مبينا أن مرحلة النضال السياسي قد تجاوزتها الأحداث و أن عهد الكفاح المسلح قد بدأ بقيادة جبهة التحرير و أن الهدف منه هو الاستقلال التام، و تدويل القضية الجزائرية، ووحدة الشمال الإفريقي في

[1]– عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ،ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص225.

[2]– أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010 ص 112.

[3]– محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عبادة، دار صاد للنشر ، الجزائر، 1994، ص71.

[4]– محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر ، ط1، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر ، 2010، ص 70.

إطارها العربي الإسلامي، و معلنا عن شروط التفاوض مع سلطات المحتل على رأسها الاعتراف بالسيادة الجزائرية الكاملة[1].

ثانيا: التطورات السياسية:(1654-1656)

إن انفجار ثورة أول نوفمبر 1954 كان بمثابة زلزال كبير بالنسبة لفرنسا الاستعمارية الذي اهتز له كيانها و أصيبت بالذهول و الحيرة لأنها كانت تعتقد أن احتلالها للجزائر سيستمر للأبد[2].

و في اليوم الثاني من اندلاع الثورة نشر الحاكم الفرنسي Roger Léonard "روجي ليونار" بلاغا تعرض من خلاله إلى عمليات أول نوفمبر و ماخلفته من خسائر مادية و بشرية، حيث قال" **لقد حدثت أثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري كمنطقة الأوراس عمليات مسلحة مختلفة بلغ عددها ثلاثين عملية، قامت بها مجموعات صغيرة من الإرهابيين و أسفرت عن مقتل ضابط و بعض الجنود في خنشلة، باتنة و القبائل، كما أطلق الرصاص على بعض رجال الدرك و ألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا على مخازن شركة الحبوب في البليدة و بوفاريك و شركة سيلوفان للخضار و الفلين بالقبائل..**"[3] في حين رد وزير الداخلية **François Mitterand** فرونسوا ميتيران على بيان أول نوفمبر قائلا:" **إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب**"[4].

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1959-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص70.-71.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، أحسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص78.

[3]- كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة لنيل الدكتوراة في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2017، ص 25.

[4]- عمار قليل، المرجع السابق، ص227.

وقد صرح رئيس الحكومة الفرنسية ماندیس فرانس **MendésFrance** يوم 12 نوفمبر قائلا: **" تأكدوا أنه لن يكون من الحكومة أي تردد..في تطبيق القانون."** [1]

أما الصحافة الفرنسية فقد حاولت التقليل من خطورة أحداث أول نوفمبر وكانت تدعو إلى التزام الهدوء ومنع الفوضى والاضطراب باعتبارهما يخدمان مصالح الثوار،[2] أما فيما يخص الأحزاب السياسية الجزائرية فقد اختلفت مواقفها وردود فعلها واتسمت بالغموض بشكل عام ويعود ذلك للسرية التامة التي تميز بها القادة في تحضيرهم للثورة التحريرية[3]،وللقضاء على الثورة قبل انتشارها سارعت فرنسا لانتهاج سياسة قمعية حيث قامت بحملة واسعة ضد كل الوطنيين الجزائريين وألقت القبض على كل من تشك في أمره، وفي يوم 05 نوفمبر 1954 أصدرت مرسوم ينص على حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية واضطهاد قادة هذا الحزب وسجنهم، مع العلم أن قادة هذه الحركة لم يشتركوا في عمليات الإعداد للثورة والتحضير لها لأنهم كانوا دائما يشترطون توحيد جميع صفوف الأحزاب[4]، وعلى الرغم مما أحدثته هذه السياسة من خسائر فإنها ساهمت في تعزيز صفوف جيش التحرير بمزيد من المناضلين[5].

وقد أدى فشل سياسة القمع الفرنسية إلى الإسراع في قدوم الحاكم العام الجديد " جاك سوستال" إلى الحكم والذي أعلن في 15 فيفري 1955 عن مشروع بإسمه يتضمن جملة من

---

[1]- أحمد منغور، موفق الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2006، ص 138.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954– 1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 19.

[3]– مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 68– 70.

[4]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 376.

[5]– ميشال كورناتون، مراكز التجميع في الجزائر، تر: صلاح الدين أحمد، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 89.

الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكنه قوبل بالرفض من طرف الجزائريين والمعمرين[1]، ما أدى به إلى إصدار قانون حالة الطوارئ الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي في 03 أفريل 1955 وبموجبه يفتح إمكانية القمع القانوني ضد التمرد الجزائري[2].

كانت السياسة التي انتهجها " جاك سوستال" خطيرة حيث عرفت بالقوة الثالثة والتي عمد فيها إلى إجراء اتصالات مع ممثلي التيارات السياسية وتشجيعهم على إنشاء تجمع معتدل يمكن أن تتحاور معه فرنسا وكان يهدف من وراء ذلك إلى عزل جبهة التحرير سياسيا[3].

حاول كريم بلقاسم وعمر أو عمران إيجاد نواة قيادية جديدة لجبهة التحرير وذلك منذ جانفي 1955[4].

وقد حاول كل من عبان رمضان وعمر أوعمران وكريم بلقاسم صياغة إستراتيجية لإعادة الجبهة إلى الساحة السياسية تقوم هذه الأخيرة على تحقيق الوحدة الوطنية للتصدي لسياسة جاك سوستال واحتواء الطبقة السياسية[5]، كما قام عبان رمضان في شهر جوان 1955 بنشر بنشر منشور باسم جبهة التحرير أكد فيه على صفة التكامل بين جبهة وجيش التحرير ووجه تحذيرا للمصاليين وكل من ساهم في استمرار حالة الغموض[6].

---

[1]– عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954– 1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 192– 199.

[2]– سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي ومسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 218.

[3]– مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010،ص 84.

[4]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 386.

[5]– خالفة معمري، عبان رمضان، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 92.

[6]– سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2013، ص50.

جاءت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 لتدعم هذا المسعى، بحيث أسهمت في إيجاد قناعة ممثلي مختلف التيارات السياسية بالانضمام للثورة، كما تلقت جبهة التحرير دعوة لحضور مؤتمر باندونغ الذي صادق على لائحة تتضمن مطالبة الجزائريين بحق تقرير مصيرهم وأعلنت الدول المشاركة عن التزامها بتقديم مساعدات مادية للثورة الجزائرية، وبالتالي كان مؤتمر باندونغ أول انتصار سياسي ودبلوماسي حققته الثورة الجزائرية[1].

ومن أبرز التطورات أيضا تأسيس عدد من التنظيمات الشعبية التي ساهمت في عزل مختلف شرائح المجتمع الجزائري عن الإدارة الفرنسية حيث تأسس في فيفري 1956 الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد التجار الجزائريين وكذلك الاتحاد العام للنساء الجزائريات[2].

وبدوره فإن الوفد الخارجي تدعم بعدد من الوجوه السياسية التي التحقت بالوفد الخارجي مثل لمين دباغين، فرحات عباس، و أحمد فرانسيس وأصبحت تقوم بالعديد من الجهود في سبيل كسب المزيد من التأييد الدولي للقضية الجزائرية[3].

وبالتالي يمكننا القول أن الثورة عرفت الكثير من المشاكل التنظيمية أثرت على حضورها السياسي ولكن سرعان ما تشكلت نواة قيادية جديدة بدأت في العودة تدريجيا إلى الساحة السياسية واستقرت بالعاصمة.

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954– 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 47.

[2]– أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954– 1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 448.

[3] – Abdellah ,Reghi Ahmed Francis 1910-1968, docteur en politique, edition anep, Alger,2007, P 93- 94.

ثالثا: التطورات العسكرية

كان رد فعل السلطات العسكرية الفرنسية من اندلاع الثورة بمحاولة القضاء عليها وذلك من خلال فرض حصار على المناطق التي اعتقدت أن الثورة تتمركز فيها خاصة الأوراس التي شهدت عمليات مكثفة واعتقالات في صفوف المواطنين[1]، في حين سعى جيش التحرير إلى انتهاج أسلوب حرب العصابات التي تعتمد على الأفواج الصغيرة و الانتشار عبر مختلف مناطق البلاد[2].

وكانت السنة الأولى من عمر الثورة سنة قاسية زاد من صعوبتها دخول جيش التحرير في مواجهات مع الحركات المناوئة[3] ونقص السلاح، إضافة إلى انعزال المناطق عن بعضها البعض ضف إلى ذلك المشاكل التنظيمية الناجمة عن استشهاد أغلب قادة المناطق واعتقال البعض الآخر[4].

وبالرغم من هذه الصعوبات فإنه استطاع تحقيق أهدافه بدليل تصاعد وتيرة العمليات العسكرية على مستوى المناطق التالية:

[1]-عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة(1954- 1946)، دار الوحدة، الجزائر، 2013، ص 275.

[2]- جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراس مابين 2- 4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 65- 66.

[3]- الحركات المناوئة: هي حركات سياسية أو عسكرية بقيادة أفراد، جماعات تنظيمات أحزاب زوايا، عائلات جزائرية مضادة عارضت الثورة الجزائرية 1954-1962 سواء كانت خدمة للمصالح الشخصية، أو نتيجة للأطماع و نزولا عند الإغراءات الفرنسية. ينظرأسماء حمدان،الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2012-2013 ص18

[4]- وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 46- 47.

المنطقة الأولى الأوراس (النمامشة): حيث قدر تعداد جيش التحرير في مطلع 1955 ما بين 1000 و 1500 مجاهد[1].

وقد خاض جيش التحرير العديد من المعارك وكان أشهرها معركة عكريش قرب تكوت باريس يوم 19 نوفمبر 1954، ومعركة جينان التي أدت إلى مقتل 95 جندي فرنسي[2].

ولكن تبقى معركة الجرف الأبرز التي كان لها صدى كبير داخليا وخارجيا والتي جرت مابين 22 و 29 سبتمبر 1955[3].

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): بلغت وفقا للإحصائيات الفرنسية مطلع 1955 مابين 1200- 1900 مجاهد ومن أشهر المعارك بها معركة بوكركر التي استشهد فيها قائدها ديدوش مراد يوم 17 جانفي 1955 قرب السمند وعلى إثر ذلك نفذت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955[4]، وحددت قيادة المنطقة 39 هدف يتم الهجوم عليها في وضح النهار، وعرفت مشاركة واسعة من قبل المواطنين ولقيت نجاحا كبيرا أولها فك الحصار عن منطقة الأوراس وتدعيم جهود الوفد الخارجي[5].

---

[1]- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة أول نوفمبر(1954- 1962)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 181.

[2]- آمال شيلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954- 1962)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص 368.

[3]- جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية(1957- 1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 31.

[4]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946- 1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،1999، ص 76.

[5]- محمد عباس، رواد الوطنية، ج 7، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013، ص 848- 849.

المنطقة الثالثة (القبائل): بلغ تعداد المجاهدين فيها في أكتوبر 1955 حوالي 500 رجل مسلح[1]، وبالنظر للتطور الذي شهدته هذه المنطقة من ناحية حجم الكمائن فقد عرفت محاولات اختراق لضرب الثورة فيها من قبل القيادة العسكرية[2].

المنطقة الرابعة (الجزائر): قامت فيها عدة عمليات كانت منحصرة في مدينة الجزائر ومدن متيجة إلا أنها لم تتمكن خلالها من الاستيلاء على السلاح ولا على الذخيرة حيث استطاعت أن تشعل حرائق صغيرة في بعض المزارع وبعد أيام قليلة استطاعت قوات الأمن الاستعمارية إلقاء القبض على كثير من المناضلين وعلى بعض أعضاء مجموعة 22[3].

المنطقة الخامسة (وهران): لم تتمكن من تحقيق أهدافها العسكرية وبرهنت فقط وجودها بالمنطقة ولكن في منتصف 1955 عرفت تحولا حاسما إذ تلقت مساعدات من السلطات المصرية من تسليح وتموين سمح لها بتوسيع عملياتها العسكرية[4].

ومن هنا نلاحظ أن العمل العسكري كان أنجح من العمل السياسي من خلال النجاح الذي حققه جيش التحرير وبلوغ أهدافه المسطرة لمرحلة التوسع والانتشار.

[1]– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 85.

[2]– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص53.

[3]– زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954– 1962)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 16.

[4]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، ج1، دار بوسعادة، الجزائر، 2013، ص 69.

رابعا: مؤتمر الصومام وقراراته.

1- ظروف انعقاد المؤتمر:

يعد مؤتمر الصومام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني، الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956، حيث استطاع أن يحدد الأهداف السياسية والمبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير، والتي استطاعت تحقيق عدة انتصارات من يوم اندلاعها 1 نوفمبر 1954 إلى تاريخ انعقاد المؤتمر،[1] فكان فشل زعماء الأحزاب في تحقيق آمالهم في لجنة سوستال الإصلاحية سببا من الأسباب الحقيقية التي أدت بهم إلى الالتفاف حول فكرة عقد المؤتمر[2]، حيث اعتبر العقيد محمدي السعيد [3] أن مؤتمر الصومام كان ضرورة ملحة فرضتها الظروف التي أحاطت بالثورة، فالمناطق كانت تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض، وكان ضعف التنسيق في الداخل ومع الخارج يشكل تهديدا خطيرا أو نقطة ضعف يمكن للعدو أن ينفد منها إلى قلب الثورة.[4]

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 131.

[2]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 12.

[3]-**محمدي السعيد:** مسؤول قيادة العمليات العسكرية الشرقية 1958 وهيئة الأركان الشرقية أكتوبر 1958 – ديسمبر 1959، أيد كريم بلقاسم في اجتماع العقداء سنة 1959، وزير دولة في الحكومة المؤقتة الثانية والثالثة، نائب بالمجلس وعضو في حكومة بن بلة الأولى، مكلف بوزارة المجاهدين سبتمبر 1962. ينظر آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 231.

[4]- محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 857.

هذه الشهادتان دعمها لخضر بن طوبال[1] بقوله: "كانت كل منطقة في عزلة عن الأخرى فكل مسؤول يحاول تدبر الأمور بمفرده، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج خطيرة، كأن تكون هناك ستة سياسات مختلفة وستة تكتيكات مختلفة وكذلك ستة شعوب أيضا"[2].

إن هذه الشهادتان تعكسان صعوبة الوضعية التنظيمية للثورة والتي أثرت بدورها على مستوى التسليح لدى جنود جيش التحرير[3].

أما على مستوى القيادة السياسية اعتبر بن يوسف بن خدة أن انقسام القيادة بين القاهرة والجزائر أدى بها إلى مواجهة مشاكل كبيرة بسبب تضارب الآراء داخل الثورة حيث كانت بحاجة ماسة للتحدث بصوت واحد وتجنب الاختلافات في الآراء خاصة في كيفية تسيير شؤون الإدارة وشروط لتفاوض مع الطرف الفرنسي، ففي الوقت الذي كان فيه عبان رمضان[4]

---

[1]- **لخضر بن طوبال:** من مواليد 1923 بميلة ألقي القبض عليه بعد حل المنظمة الخاصة عام 1950، بعدها عين عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومجموعة "22" التي فجرت الثورة التحريرية، أدى دورا رائدا في هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني واستخلف زيغود يوسف بعد استشهاده في الولاية الثانية، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، عين وزير للداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية قبل أن يصبحوزير دولة في أوت 1961، بعد الاستقلال بقي بعيدا عن الصراعات و الأمور السياسية. ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، ص 247.

[2]- مبروك بالحسين المراسلات، بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة)، 1954- 1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 72.

[3]- محمد عباس، ثوار عظماء، ج 4، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 368.

[4]- **عبان رمضان:** منمنطقة فورناسيونال،ولاية تيزي وزو، برز نشاطه الوطني و هو طالب بالثانوية، حكم عليه ست سنوات سجن، قضى منها خمس سنوات وعند الإفراج عنه التحق بصفوف الثورة 1955، أحد أبر ز المنظمين لمؤتمر الصومام، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وبالمجلس الوطني للثورة، استشهد يوم 27 ديسمبر 1957 في ظروف غامضة. ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، ص 214.

يصرح من الداخل لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، كانت بعثة مصر تصرح باسم الثورة في الخارج " التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي"[1].

وفي ظل هذه الظروف أصبح واضحا أن الثورة في حاجة ماسة إلى تنظيم أكثر ووضع حد للتصرفات الفردية، مما يستوجب ضرورة عقد لقاء وطني[2]، والذي كان من المفترض عقده بتاريخ 05 جانفي 1955 لكن الظروف حالت دون ذلك[3].

وأيضا من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد إزالة السلبيات وتدعيم وتطوير ما هو إيجابي منها.
- وضع إستراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي[4].
- إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة .
- توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية آنذاك[5].
- الخروج بتنظيم جديد محكم في الميدان السياسي والعسكري والإداري والعمل على إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي[6].
- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه والإفراج عن جميع الأسرى

---

[1]– Ben yousef Ben Khada, Aben Ben- Mhidi, Dahleb, Alger ,2000, p 25-26.

[2]– بشير بلاح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، ج2، دار المعرفة ، الجزائر، 2006، ص 47.

[3]– محمد عباس، فصول في ملمحة التاريخ، فرسان لحرية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 83.

[4]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار العثمانية للنشر، الجزائر، 2014، ص 383.

[5]– نفسه، ص 384.

[6]– أحمد سيعود، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954–1958)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، ص ص 101.

- الجزائريين، فعلى هذا الأساس أعطى المؤتمر دفعا قويا للثورة الجزائرية[1].

2- انعقاد المؤتمر :

استطاعت الثورة في أوائل سنة 1956 أن تتخلص من العديد من المشاكل والعراقيل، كما استطاعت أن تتغلغل إلى أعماق الطبقات الشعبية وتقوي نفوذها، ولذلك فكر القادة من جديد في أمر المؤتمر وشرعوا في الإعداد له[2]، حيث قامت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها حيث قام زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية ببعث رسائل إلى قادة المناطق، يقترح فيها عقد مؤتمر وطني يهدف دراسة التجربة الثورية وتوحيد العمل السياسي والعسكري ووضع إستراتيجية جديدة للثورة[3]، وتم اقتراح منطقة الأوراس ثم الأخضرية في المنطقة الرابعة وحدد يوم 21 جويلية 1956 لعقد المؤتمر، لكن تسرب خبر مكان وزمان انعقاده فأدى إلى تغيير المكان، وبعد الاتصالات بين القادة في الداخل والخارج تقرر نقل الاجتماع إلى الضفة اليسرى لواد الصومام، واختيرت قرية بـ (أوز لاقن) كمقر للمؤتمر، فانعقد مؤتمر الصومام بالولاية الثالثة بواد الصومام بقرية (إيفري) غرب مدينة بجاية في 20 أوت 1956[4].

وتم اختيار هذه المنطقة لعدة اعتبارات أبرزها حصانة المنطقة المحاطة بغابة الأكفادو والموقع الوسط للمدينة التي تسهل عملية التحاق المسؤولين لحضور أشغال المؤتمر و أيضا

---

[1]- صالح فركوس، مختصر تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962 م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 273.

[2]- عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرام الله للنشر والتوزيع، 2013، ص 09.

[3]- محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 370.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 120.

جاء كشكل من أشكال التحدي للإدارة الاستعمارية التي تدعي السيطرة على المنطقة على حد تعبير لحسن أزغيدي[1].

انطلقت أشغال المؤتمر الذي دام 10 أيام حيث استعرض خلالها المؤتمرون حصيلة 22 شهرا من العمل الثوري[2].

وقد عرفت جلسات المؤتمر مشاركة ممثلي المناطق على النحو التالي:

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): مثلها كل من زيغود يوسف[3]، علي كافي [4]، لخضر بن طوبال، عماربن عودة، إبراهيم مزهودي .

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 119.

[2]– نفسه، ص 119.

[3]– **زيغود يوسف:** من مواليد 1921 بالسمندو ضواحي قسنطينة ناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عين مستشار ببلدية السمندو 1948، ألقي القبض عليه وسجن عام 1950، فر من السجن 1954، نظم وقاد هجومات 20 أوت 1955، كما شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، استشهد في معركة بقرية الخربة 1956. ينظر علية عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996، ص 37.

[4]– **علي كافي:** ولد في 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش في المكان المسمى " بمسونة" عمالة قسنطينة (ولاية سكيكدة حاليا)، انخرط في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وفي خريف 1956، عين قائدا عسكريا للولاية الثانية، وفي أفريل عام 1957 رقي إلى عقيد مسؤول عن الولاية الثانية، كان عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة، ليعين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1961 بالقاهرة آنذاك (الجمهورية العربية المتحدة)، عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992 ثم رئيسا لهذا المجلس 2 جويلية 1992 بعد اغتيال محمد بوضياف. ينظر علي كافي، المصدر السابق، ص 15– 16.

المنطقة الثالثة (القبائل):كريم بلقاسم [1]

العقيد عميروش[2]، محمدي السعيد، آيت حمودة، قاسي السعيد.

المنطقة الرابعة (الجزائر): مثلها عمر أوعمران[3]، محمد بوقرة، علي ملاح.

المنطقة الخامسة (وهران): مثلها العربي بن مهيدي[4]، عبد الحفيظ بوصوف[5].

جدول أعمال المؤتمر : تضمن ما يلي:

1-الأسباب التي دعت إلى عقد المؤتمر والمواضيع المقترحة من خلال الاجتماع[6].

---

[1]- **كريم بلقاسم:** ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل في 14 ديسمبر 1922، كان عضوا في المنظمة الخاصة، لعب دورا كبيرا في القضاء على الأزمة البربرية في القبائل 1949، انضم إلى لجنة الخمسة التي انبثقت عن لقاء مجموعة 22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل، وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية والثالثة، شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية، كما كان رئيسا للوفد المفاوض في اتفاقيات إيفيان. ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، 188-189.

[2]- **عميروش:**ولد يوم 31 أكتوبر 1962 اشهر بكفاءته العالية في التخطيط وقيادة العمليات العسكرية، كلفه كريم بلقاسم في مؤتمر الصومام 1956 بضمان أمن منطقة وادي الصومام، وبعد المؤتمر أصبح نائب للعقيد محمدي السعيد الذيخلف كريم بلقاسم على رأس منطقة القبائل التي أصبحت تدعى بالولاية الثالثة، رقي إلى قائد للولاية الثالثة برتبة عقيد 1957، استشهد 29 مارس 1959، ينظر آسيا تميم، نفسه، ص215.

[3]- **عمر أو عمران:** ولد 19 جانفي 1919، انخرط بصفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، عين نائب لكريم بالقاسم عند بداية الثورة في الولاية الثالثة، كلف بعد ذلك بقيادة المنطقة الرابعة في مكان رابح بيطاط ، عين رئيس لبعثة جبهة التحرير الوطني بتركيا. ينظر آسيا تميم، نفسه، ص251

[4]-**العربي بن مهيدي:** ولد في 1923، انضم إلى حزب الشعب وشارك في مظاهرات 08 ماي 1945 عين مسؤولا على المنظمة الخاصة في منطقة الشرق الجزائري، عند بداية الثورة عين قائدا على الولاية الخامسة " الغرب الجزائري"، تمكين قوات الجنرال ماسو من إلقاء القبض عليه في 23 مارس 1957 أين نفذ حكم الإعدام في حقه. ينظر محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 143

[5]- Mohammed Harbi, Les archives de la revolution Agérienne, Dahleb, Alger, 2010, p 160.

[6]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج 3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 336.

2-تقديم التقارير وتتضمن تقرير نظامي عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة، وتقرير عسكري عن عدد المناضلين و المجاهدين والوحدات و التنظيم السلاحي وتقرير مالي عن المصاريف والمداخيل والمتبقي في الصندوق وتقرير سياسي عن معنويات المجاهدين والشعب.

3-القاعدة السياسية والنشرات المقررة[1].

4- توحيد النظام وتقسيم المناطق وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات على القيادات وأيضا التوحيد العسكري في الوحدات والرتب العسكرية والأوسمة والمرتبات والمنح العائلية وتوحيد سياسي يشمل المحافظون السياسيون ومهماتهم وكذلك التوحيد الإداري ويتضمن مجلس الشعب وجبهة التحرير الوطني تتمثل في المذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي، و الهيئات المسيرة ومجلس الثورة وجيش التحرير[2].

5-4- قرارات المؤتمر:

تمخض عن مؤتمر الصومام جملة من القرارات الهامة على كافة المستويات التي ستعطي دفعا للثورة داخليا وخارجيا وخاصة في التنظيم السياسي والإداري[3]، وشملت:

- تحديد المهام الأساسية للمحافظين السياسيين والمتمثلة في تنظيم الشعب والدعاية.
- تشكيل هيئات قيادية للثورة والمتمثلة في:

المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A)يمثل القيادة العليا للثورة ويلعب دور السلطة التشريعية، يتكون من 34 عضو 17 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا.

لجنة التنسيق و التنفيذ: بمثابة الحكومة التنفيذية وتتكون من خمسة أعضاء يتم اختيارهم من

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 337.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 136.

[3]- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2004، ص 25.

بين أعضاء المجلس الوطني للثورة[1].

- اللجان: وتخضع للجنة التنسيق والتنفيذ[2].
- إبراز العلاقة بين جبهة وجيش التحرير وبين الداخل والخارج من خلال إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج[3].

كما أكدت وثيقة الصومام على أهمية كسب المزيد من التأييد للقضية الجزائرية وتوسع العمل الدبلوماسي، وحددت شروط وقف القتال ومنها الاعتراف بوحدة الأمة الجزائرية ووحدة ترابها وسيادتها والاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري[4].

وفي الأخير يمكننا القول بأن الثورة سجلت العديد من الانتصارات العسكرية في الداخل وإسماع صوتها في الخارج، وكذلك سجلت الكثير من المشاكل التي أبانت عن الحاجة لوجود مؤسسات تنظيمية وقيادية وهو ما تكفل به مؤتمر الصومام.

---

[1]– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 249.

[2]– يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009، ص 480.

[3]-Achour Chorfi, Dictionnaire de la révolution, Algérienne(1954- 1962),éduction Cosbah, Alger,p222

[4]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 165.

الفصل الأول ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية

أولا: تعريف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهامه و صلاحياته.

ثانيا: تشكيلات و هياكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ثالثا: نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية حتى تشكيل الحكومة المؤقتة.

الفصل الأول: ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية

أولا: تعريف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهامه و صلاحياته

1-تعريفـــــه:

إن تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام و هو مجلس قيادي أحدث من أجل إيجاد هيكل نظامي للثورة التحريرية [1].

و هو الهيئة العليا التي تقود الثورة و ترسم معالمها و تحدد مصيرها،[2] في حين عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية[3] و الذي يتكفل بتشريع القوانين، فهو بمثابة برلمان الثورة و هيئتها الدستورية و يفصل في كل المسائل السياسية و الاقتصادية و العسكرية [4] كما يعقد المجلس الوطني للثورة دورة عادية كل سنة و في الحالات الاستثنائية يمكن للمجلس أن يعقد دورته إذا حضر نصف أعضائه أي أنه يجب توفر 18 عضو[5].

2-مهامـــــه:

وضعت العديد من المواد التأسيسية لتسيير الثورة ، يرجع لها أعضاء المجلس في عملهم أهمها:

المـــادة 21: المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني، و هو يجتمع في التراب الوطني تتوفر فيه شروط التمثيل، و المجلس بالنسبة للثورة

1- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ص 54

2- عبد الحفيظ أمقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد ط1، دار الأمة 2010، ص 55-56

3- عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (54-62) المطبعة الحديثة للفنون، ص 75.

4- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع سابق ص 54.

5- عمار ملاح، المرجع السابق ، ص 131.

الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر و يعين تاريخ و مكان الإنعقاد[1].

المـــــادة 22: إن المؤتمر الوطني يصوت على نظامه الداخلي و يحدد مدة جلساته و طريقة التصويت و الأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول.

- يدرس و يصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة.
- يحدد المذهب و السياسة العامة لجبهة التحرير الوطني.
- يصادق على القوانين الأساسية و يعدلها.
- يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

و يتمتع بكل السلطات الخاصة بإصدار القرارات و مراقبة كل منظمات الجبهة[2].

المـــــادة 23: إن المجلس الوطني للثورة المنبثق عن المؤتمر الوطني و المسؤول أمامه، بعد الهيئة العليا لجبهة التحرير لوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر المذكور.

المـــــادة 24: تركيب المجلس الوطني للثورة و عدد أعضائه و طريقة تعيينهم كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني [3].

المـــــادة 25: إن المجلس الوطني للثورة :

- يصوت على نظامه الداخلي و يحدد شروط عمله .
- يطبق قرارته المؤتمر.
- يناقش و يصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني.

[1]– محمد بجاوي، المرجع السابق ص 126.

[2]– سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح، تر: حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، ص 268.

[3]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 128

- يعين على التساوي من داخله لجان التأديب و المراقبة الإدارية و المالية و أي لجنة أخرى للتحقيق.

المـــــادة 26: يحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل أشكال عمله و طرق تصويته و التصويت ساري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص.

المـــــادة 27: كل عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية له الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، و إبلاغ كل الأعضاء بالموضوع المعروض أمر إجباري[1].

المـــــادة 28: إن المجلس الوطني الحالي للثورة هو هيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمرو يجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل التراب الوطني.

المـــــادة 29: المجلس الوطني له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه أوإتمامهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرون أو الممثلين.

المـــــادة 30: إن الأشياء المشتركة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حاليا للدولةالجزائرية التي تسهر عليها، و المجلس هو الوحيد الذي له صلاحياتاتخاذ أي قرار بشأنها، و التصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر.[2]

المـــــادة 31: مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية مطلوبة و الامتناع عن التصويت غير مقبول.

المـــــادة 32: في حالة حدوث مانع مبرر مقبول من المجلس الوطني للثورة يتطوع كل عضو أو يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب.

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ، ص286–287.

[2]– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 269.

المـــــادة 33: المجلس الوطني للثورة لـه الحق فـي استدعاء أي مناضل أو مسؤول خبير لسماع أقواله.

المـــــادة 34: لا يمكن للمجس الوطني للثورة أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية[1] .

3-صلاحياته:

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمن على السيادة الوطنية، و يقوم بمهمة التشريع إلى غاية تحرير التراب الوطني، و يراقب عمل الحكومة، و يحدد سياستها و هي ملزمة بأن تعرض عليه حصيلة عملها خلال كل دورة من دوراته، و يمكنه أن يعين لجان لها مهمة محددة[2].

و من صلاحياته أيضا:

- يعلن المجلس موافقته على وقف إطلاق النار بأغلبية أربعة أخماس أعضائه الحاضرين أو الممثلين، و يصادق على الاتفاقيات و المعاهدات التي أبرمتها الحكومة بأغلبية الثلثين[3].
- يملك المجلس سلطة تعيين الحكومة، و منحها الثقة بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين[4].

[1]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 269.

[2]- محمد بجاوي، المرجع السابق ص 127.

[3]- عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي، دار حلب، الجزائر، 2000، ص56.

[4]- نفسه، ص57.

كما أن المجلس الوطني هو المخول الوحيد للفصل في القضايا المصيرية[1].

ثانيا: تشكيلات و هياكل المجلس الوطني

1. تشكيلاته:

إن المجلس الوطني للثورة يتكون من 34 عضو منهم 17 دائمون و 17 إضافيون .

1-1 الأعضاء الدائمون:هم

ا- مصطفى بن بولعيد من قادة أول نوفمبر 1954 .[2]

2- العربي بن مهيدي من قادة أول نوفمبر 1954.

3-محمد بوضياف من قادة أول نوفمبر 1954.[3]

4-كريم بلقاسم

5-رابح بيطاط

6-زيغود يوسف قائد الولاة الثالثة.

7-عمر أوعمران قائد الولاة الرابعة.[4]

8-أحمد بن بلة من الوفد الخارجي للثورة.

[1] -Mohemmed Taguia, L'algeria en guerre. L'office pubication, Alger,2007,p 146.

[2]- ولد في 5 فيفري 1917 بآريس باتنة تربى في أسرة ريفية انخرط عام 1946 في صفوف حزب الشعب الجزائري P.P.A و حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D أصبح عضوا في المنظمة الخاصة L.'O.S سنة 1947 و بدأ يحضر للثورة عام 1948 استشهد في 23 مارس 1956 .ينظر محمد علوي، المرجع السابق ص 31.

[3]- ولد بالمسيلة في 23 جوان ، 1919 بدأ النضال في صفوف حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، نجا من الأسر غداة اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل ثم في تأسيس جبهة التحرير الوطني. ينظر مسعود الخوند، القارات ، المناطق، الدول ، البلدان ، المدن، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق، موضوعات زعماء، ج 7، مؤسسة هانيا ، لبنان، ص284.

[4]- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 395.

9-محمد خيضر من الوفد الخارجي للثورة.

10- حسين آيت أحمد من الوفد الخارجي للثورة.

11- بن يوسف بن خدة من المركزيين في حزب الشعب.[1]

12- محمد يزيد من المركزيين في حزب الشعب.

13- عبان رمضان من المناضلين البارزين في حزب الشعب.

14- محمد الأمين دباغين من المناضلين البارزين في حزب الشعب.

15- عيسات ايدير من المناضلين البارزين في حزب الشعب.

16- فرحات عباس زعيم حزب البيان.[2]

17- أحمد توفيق المدني[3]الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين.[4]

1-2 الأعضاء الإضافيون:

1-سعد دحلب من المركزيين في حزب الشعب.

2-صالح الونشي من المركزيين في حزب الشعب يمثل فيدرالية فرنسا.

3-عبد المالك تمام من المركزيين في حزب الشعب مسؤول صحيفة المجاهد.

---

[1]- ولد بالبرواقية عام 1920 من عائلة مترفة، واصل دارسته حتى تحصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في 13 ماي 1955، عين عضوا في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزيرا للشؤون الاجتماعية وعين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961. ينظر Mohammed Harbi, op, cit, p187

[2]- ولد سنة 1899م بالطاهير ولاية جيجل تحصل على شهادة الصيدلة عام 1946م أسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956، ثم عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ 1957م ، عين أول رئيس للحكومة المؤقتة 1958م. ينظر حميد عبد القادر ، المرجع السابق، ص 18.

[3]- من قادة جمعية العلماء المسلمين ، التحق بالجبهة في القاهرة سنة 1956م، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1959) ، وزير الأوقاف و الشؤون الدينة في حكومة بن بلة . ينظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 711.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 396.

4-عبد الحميد مهري: من المركزيين في حزب الشعب.

5-الطيب الثعالبي من المركزيين في حزب الشعب.

6-لخضر بن طوبال نائب الولاية الثانية .

7-محمد السعدي نائب الولاية الثالثة.

8-دحليس سليمان نائب الولاية الرابعة.

9-عبد الحفيظ بوصوف نائب الولاية الخامسة.[1]

10- علي ملاح نائب الولاية السادسة.[2]

11- احمد فرنسيس من حزب البيان.[3]

12- ابراهيم مزهودي من جمعية علماء المسلمين .

13-محمد الصادق بن يحي من المسؤولين في اتحاد الطلب المسلمين الجزائريين.

14-محمد بجاوي من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري.

15-نائب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين.

16-نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين.

[1]- ولد عام 1926 بميلة حيث تلقى تعليمة بها ثم انتقل إلى قسنطينة ، أصبح عضو في المنظمة الخاصة و بعد اكتشافها فر إلى وهران ، عند اندلاع الثورة كان نائب عن المنطقة الخامسة و بعد ذلك، عين قائد لها بعد استشهاد بن مهيدي، ساعد في وضع شبكة الاتصالات و الاستخبارات في الولاية الخامسة، عين وزير للعلاقات العامة و الاتصالات في الحكومة المؤقتة توفي في 31 ديسمبر 1979. ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق ، ص 91-92

[2]- محمد بجاوي المرجع السابق، ص 129.

[3]- من قادة حركة أحباب البيان و الحرية، عضو في المجلس الوطني للثورة (1953-1962)، وزير المالية في الحكومة المؤقتة الاولى و الثانية (1958-1961)، وزير المالية في حكومة بن بلة (1962-1963). ينظر صالح بلحاج، المرجع السابق ، ص 717.

17-نائب من نواب قادة الولايات.[1]

2- هياكلـــه:

يعتمد المجلس الوطني للثورة على العديد من الطبقات الاجتماعية من طلبة و تجار و عمال و كانت الممون الأساسي له، و تمثلت هذه الطبقات فيما يلي:

2-1- الحركة النسائية:

قامت بدوركبير في الثورة الجزائرية وهو ما أشارإليه مؤتمر الصومام، و مما قيل في هذا الصدد " إننا نحي بتأثير و إعجاب الشجاعة الثورية المتحمسة التي عبرت عنها الفتيات و النساء الزوجات و الأمهات و جميع أخواتنا المجاهدات اللاتي تشاركن فعليا و بالسلاح أحيانا في نضال المقدس لتحرير الوطن "[2]، ولذلك يمكن تنظيم الحركة بإتباع وسائل أخطر للكفاح:

- مؤازرة المحاربين و المقاومين مؤازرة أدبية .
- مقت الوشاية و احتقار الجبناء.
- بذل الإعانات لعائلات و أبناء المجاهدين و الأسرى و المعتقلين[3]
- تقديم الأخبار و المشاركة في الاتصالات و التموين و تهيئة الملاجئ .

و قد ذكر علي كافي في مذكراته عن دور المرأة و خاصة في الشمال القسنطيني، حيث أعطى مالا عن المرأة المضحية "مسيكة بن زيرة" التي التحقت بالثورة في 1956 وكانت نموذجا حيا للحركية و النشاط، و التي كانت مسؤولة على مركز صحي و قد استشهدت بعد

[1]- محمد بجاوي ، المرجع السابق، ص 129.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ص 149.

[3]- عبد الكامل جويبة ، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 93.

أن نسيت حقيبتها الطبية و فيها بعض الوثائق فرجعت إليها و هناك حصدتها القنابل فاستشهدت. فهي حقا مثال للحركة النسوية[1].

2-2- الحركة الفلاحية:

قامت بدور مهم في الثورة التحريرية، حيث أصبح الفلاحون يؤمنون بأن حبهم للأرض لا يمكن أن يكون إلا بتحقيق الاستقلال الوطني .

إنالإصلاح الزراعي كحل وطنيا لبؤس الأرياف، لا ينفصل عن الهدم الشامل للنظام الاستعماري.

فعلى جبهة التحرير الوطني أن تخوض في سياسة العدالة الاجتماعية المشروعة، و التي من نتائجها:

- تكوين قوات احتياطية لجيش التحرير الوطني .
- إتلاف وحرق مزارع و محاصيل المستعمرين.
- خلق شروط لتدعيم و تنظيم المناطق المحررة[2].

2-3- حركة الشباب و الطلبة:

يمتاز الشاب الجزائري بما طبع عليه من النشاط و الحيوية و الإخلاص و البطولة، كما أن حركة الشباب" تنبع من المنظمة الثورية التي تستطيع أن تقودها إلى تحقيق أملها المثالي في الحرية" و يجد الشباب في جبهة و جيش التحرير الوطني ما يستجيب لشجاعته

[1]- علي كافي، المصدرالسابق، ص158.

[2] - Mohammed Harbi, Le FLN. Mirage et réalité, Editions Jeune Afrique, paris, 1980, p193

التي يغذيها أسمى شعور وطنيته فهو (إذن ركيزة صلبة لجبهة التحرير الوطني، ذات قوة و متانة كبيرتين).[1]

وكان للطلبة دور مهم في دعم الثورة، فقد تبوأ العديد منهم مناصب قيادية في العديدمن الميادين كالإعلام و الدعاية و التربية و التعليم و المالية، و ضباط عسكريين و مرشدين سياسيين، و تم تأسيس اتحادالطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955، و دخل الطلبة فعليا في 19 ماي 1956 في إضراب مفتوح و الذي لن يتوقف إلا بأمر من جبهة التحرير الوطنية في 14 أكتوبر 1957 ، بالرغم من حل هذا التنظيم سنة 1958 إلا أن اتحاد الطلبة نجح في تأدية مهامه و ذلك من خلال اعتماده على مبدأين:

1-محاربة الاستعمار و الإمبريالية العالمية بكل الوسائل لصالح الثورة و الحرية .

2-الالتزام بالحياد و تجنب الميولات و الأفكار السياسية، التي تؤدي إلى تقسيم الحركة الطلابية، بل العمل على تحقيق جبهة طلابية عالمية قوية تقف إلى جانب القضايا العادلة بما فيها القضية الجزائرية.[2]

2-4- التجار و الصناع:

إن الإتحاد العام للتجار الجزائريين سيتبوأ مكانة هامة إلى جانب المنظمة الشقيقة التي هي الإتحاد العام للعمال الجزائريين، و لذا يجب على جبهة التحرير الوطني أن تساعد المنظمة بتكوين الظروف و الشروط السياسية المناسبة من أجل:

- النضال ضد الضرائب.

[1]- محمد حسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 147

[2]- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 58.

- مقاطعة كبار التجار الاستعماريين[1].

2-5- الحركة العمالية:

ساهمت الحركة العمالية مساهمة فعالة ظهر أثرها في التطور السريع للثورة و دعم قواتها و نجاحها النهائي، و تحيي جبهة التحرير إنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان ضربة في الصميم للمخططات الاستعمارية و خاصة بعد انضمامه إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرة.

و تعمل جبهة التحرير على مساعدة الإتحاد العام للعمال الجزائريين لتكميل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هيئته النقابية و تقويمها بالعمل على [2]:

تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا و تنظيم إضرابات محلية للتضامن.

- إشراك العمال الأوروبيين في الحركة.
- العمل على التطهير من العنصرية و خلق روح الأخوة بين العمال.
- أصبحت الحركة العمالية حافزا على الكفاح ضد المستعمر من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية.[3]
- أصبح للطبقة العاملة دور في شمال إفريقيا و العالم [4].

[1]- محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 60.

[2]- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق ، ص 146.

[3]- نفسه، ص 147

[4]- غالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسات و الممارسات، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 445.

حيث يقول عيسات ايدير[1] يوم 12 مارس1956: " لقد ولدت نقابتنا المركزية إرادة العمال الجزائريين و ذلك لجعل حد للاستغلال البشع المسلط عليهم من إدارة النظام الاستعماري و تبديله بنظام ديمقراطي اجتماعي و لن تتم هذه الثورة إلا بواسطة منظمة عالمية وطنية مستقلة."[2].

[1]– **عيسات ايدير** : ولد عام 1919 بقرية جمعة الصهاريج بتيزي وزو ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ، أصبح ايدير مسؤولا عن اللجنة العمالية التابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و من المحررين الرئيسيين لجريدة الجزائر الحرة من 1949 إلى 1954، سجن يوم 23–24 ماي 1956 نتيجة تنظيم عدة إضرابات ناجحة و نشر الوعي الوطني المساند للثورة، و بعد خروجه من السجن لم يتوقف عن نشاطه السياسي حيث ألقى عليه القبض مرة ثانية يوم 13 فيفري 1959، و تعرض للتعذيب الشديد و استشهد على اثر ذلك يوم 26 جويلية 1959 متأثرا بالحروق التي عمت جسمه. ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، ص 248.

[2]– عيسات ايدير، مجلة أول نوفمبر، 48 سنة، 1981، ص 52.

ثـالثـا: نشاط المجلس الوطني للثورة حتى تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1- ظروف اجتماع القاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957:

رغم كل الخلافات التي بدأت تلوح في الآفاق، فإن أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ قد أنهوا اجتماعهم بالتصديق على ورقة عمل تضمنت تقييما مفصلا و موضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة و مجموعة من الاقتراحات العلمية التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي للمجلس الوطني للثورة[1].

و يرى علي كافي من خلال مذكراته أن عقد لجنة التنسيق و التنفيذ اجتماعها الأول في القاهرة يعد نقطة سلبية إذ أصبحت كل اجتماعاتها في الخارج، و من ثم أصبح قرار أولوية الداخل على الخارج الذي أقره الصومام لاغيا منذ هذا الاجتماع، و النقطة السلبية الثانية هي توسيع اللجنة[2]، حيث أصبحت تضم تسعة أعضاء و قد احتفظ كريم بلقاسم وعبان رمضان بمركزيهما، و أدرج سبع أعضاء جدد أربعة عسكريين هم (لخضر بن طوبال، بوصوف، أوعمران، محمد الشريف)، ثلاث مدنيين (فرحات عباس، عبد الحميد مهري، الأمين دباغين)[3].

هذه التركيبة يميزها التناقض الخطير الذي أصبح سمة القيادة منذ هذا التاريخ إلى الاستقلال، أما النقطة السلبية الثالثة التي كشفت باستمرار عن هذا التناقض و الضغط

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق، ص 98-99.

[2]- علي كافي، المصدر السابق، ص 211.

[3]- بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعر: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 50.

الملموس من أجل تسيير الثورة من الخارج و كان الأهم بالنسبة للقادة الوطنيين الرجوع إلى قادة الولايات بالداخل لإيجاد حل للمشاكل و الأزمات الخطيرة التي كادت أن تمزق القيادة[1].

أما الأشياء الايجابية في هذا الاجتماع (لجنة التنسيق و التنفيذ):

- تكوين لجنة مختصة بجلب السلاح متكونة من الأمين دباغين، توفيق المدني، أحمد بيوض.
- التعاون مع المصريين و الليبيين لإيصال شحونات من السلاح[2].
- الدعاية الإعلامية في الوطن العربي حيث تم إرسال الأخضر الإبراهيمي و محمد بن يحي إلى جاكرتا باندونيسيا لتمثيل الجبهة و تكليف محمد يزيد بتمثيل الجبهة في أمريكا و إرسال عمر دردور ليمثل الوفد في ليبيا و التيجاني هدام بالكويت و أحمد بودا بالعراق و تكليف أحمد توفيق المدني بتحضير نشرة يومية للثورة و توزيعها على الصحف ووكلات الأنباء[3].

و بعد انتهاء الاجتماع تم اختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة من المغرب نحو تونس و ذلك يوم 22 أكتوبر 1956 و هم (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، و كان معهم في هذه الحادثة مصطفى الأشرف الكاتب الصحفي)، و قيل أنها طائرة مستأجرة يقودها طيار فرنسي، و كانت الغاية من هذا الاختطاف هو ضرب الثورة باعتبار هذه الشخصيات هي المفجرة للثورة[4].

[1]– علي كافي، المصدر السابق، ص 211– 212.

[2]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص140–141.

[3]– نفسه، ص 141.

[4]– حميد عبد القادر، عبان رمضان دفاعا عن عبان و الجمهورية، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 140–141.

و لقد كان للقيادة الجماعية التي أقرها مؤتمر الصومام دور كبير حيث كان الدور الجلي للجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة، و يبرز الدور الكبير لعبان رمضان الذي وضع الشخصيات ذات الثقل السياسي في السجن و كذلك وفد الخارج فأصبحت الثورة بين يدي كريم بلقاسم العسكري و عبان رمضان السياسي[1].

1-اجتماع القاهرة 20-27 أوت 1957

2-1- أعضاءه:

تم عقد الاجتماع الأول بعد سلسلة من الاستشارات الواسعة بمدينة القاهرة في الفترة من 20 إلى 27 أوت 1957، ولقد كان هذا المؤتمر بالفعل منعرجا حاسما في تاريخ الثورة، و تشكل هذا المجلس وفق لقرارات مؤتمر الصومام من 34 عضو منهم 17 دائمون و 17 اضافيون[2]

الدائمون:

- من عناصر حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية .
- قادة أول نوفمبر : مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، محمد بوضياف، رابح بيطاط.
- المركزيون : بن يوسف بن خدة، محمد يزيد.
- الوفد الخارجي: أحمد بن بلة، حسين آيت احمد، محمد خيضر.
- قادة الولايات : عمر أوعمران ، زيغود يوسف.

[1]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 140.

[2]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق ص 99.

- المناضلون: محمد أمين دباغين(أمين حزب الشعب سابقا)، عبان رمضان و عيسات ايدير (أمين عام الاتحاد العمال).
- عناصر جمعية العلماء المسلمين: أحمد توفيق المدني (أمين عام)
- من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس (رئيس حزب)[1].

الإضافيون:

- من حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- المركزيون:سعد دحلب (لجنة التنسيق و التنفيذ).
- صالح الونشي (اتحادية فرنسا).
- مالك تمام (مسؤول صحيفة المجاهد)
- عبد الحميد مهري.
- الطيب الثعالبي[2].
- من نواب قادة الولايات: لخضر بن طوبال، علي ملاح، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد.
- من جمعية العلماء المسلمين: سي إبراهيم مزهود.
- من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أحمد فرنسيس.
- و من المنظمات الوطنية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الطلبة كل من نائب عيسات ايدير، و محمد بن يحي ونائبه.
- من نواب قادة الولايات: نائب مصطفى بن بولعيد و سليمان دهيلس.
- شخصيات مستقلة : محمد بجاوي[3].

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، المرجع السابق، ص 100.

[2]– عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، شهادة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 225.

[3]– نفسه، ص 225.

ولقد حضر اجتماع القاهرة 23 عضو من مجموع 34 عضو، و كان الغياب للمساجين و للذين استشهدوا أمثال مصطفى بن بولعيد و كان تدوين اسمه شرفيا فقط.

ولقد طغت على الدورة الأولى لمجلس الوطني للثورة الروح الوطنية، و بذلك تجاوز المجلس الحسابات الفردية، و أوجدت الحلول الوسطية خاصة و أنه أقيم خارج الأراضي الجزائرية، و نلاحظ الاختلاف في تحديد تاريخه لأن الاجتماع كان سري فنجد مثلا فتحي ديب في كتابه جمال عبد الناصر و ثورة الجزائر يؤكد أن الاجتماع كان في أول سبتمبر 1957، أما محمد العربي الزبيري فإنه يؤكد بأن بوصوف و بن طوبال، أنهما أكدا له بأن الاجتماع تم من 20 أوت إلى 27 أوت 1957، و هذا ما أكده فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" .

و بالتالي فإن أغلب المصادر أكدتأن الاجتماع تم مابين 20 و 27 أوت 1957 و هو دليل على قوة المخابرات الجزائرية الحديثة و تغلبها على المصرية[1]

2-2- قراراته:

صادق المجلس الوطني للثورة على لائحة القرارات الآتية:

- رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضو مع اعتبار جميع الأعضاء أساسيون[2].
- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى 9 أعضاء و هي مكلفة بالتنفيذ السياسة التي نوقشت في المجلس:

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق ص 99-100

[2]- مجلة الذاكرة ، للدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، العدد الثالث، إصدارات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 218.

- خمسة عسكريين : كريم بلقاسم، عمر أوعمران، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف.
- أربعة سياسيين: فرحات عباس ، عبان رمضان ، عبد الحميد مهري، الأمين دباغين، ثم أضيف لهم القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا مع إبعاد سعد دحلب، بن يوسف بن خدة، و أوكل للمجلس الوطني للثورة إنشاء حكومة مؤقتة[1].

- رفض الدخول في مفاوضات مع فرنسا مالم تعترف باستقلال الجزائر[2].
- المساواة بين جميع المنخرطين في الثورة و بذلك تم إلغاء مبدأ الأولوية الداخل على الخارج و مبدأ أولوية السياسي على العسكري.[3]
- نقل قيادة جبهة التحرير الوطني و المتمثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة إلى الخارج حتى تستطيع تأدية مهامها لاستحالة مباشرة ذلك في الداخل[4].
- و على مستوى العمل الثوري فقد أكد المجلس على ضرورة زيادة حدة النضال السياسي و العسكري في الداخل و تسريع عملية وصول السلاح إلى الولايات.
- وقف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية 1957-1958.[5]
- و في مجال التوجهات الخارجية أوصى المجلس بتكثيف النشاط الدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية و تعزيز العلاقات مع كافة القوى.

---

[1] – Ben Youcef Ben Khadda, L'algerie a L'indépendance : Lacrise de 1962, Editions Dahlab, Alger, 1997, p132.

[2]– فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 344

[3]– عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الجزائرية، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 216.

[4]– عبد الله مقلاتي، الثورة مواثيق ووثائق، ج4، وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2011، ص 289.

[5]– مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص 219.

- مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية و تجسيد التضامن الإفريقي لدعم جبهة التحرير الوطني[1].
- قرر هذا المؤتمر الانفتاح على العناصر القيادية في الأحزاب الأخرى للحاجة الماسة لجميع الطاقات البشرية[2].

يعتبر هذا الاجتماع هزيمة لعبان مضان الذي اتهم بزرع الانشقاقات، حيث استدرج في 22 ديسمبر 1957 إلى المغرب من طرف محمود الشريف و كريم بالقاسم بحجة مقابلة ملك المغرب، و لما وصلوا إلى "تطوان" أمر عبد الحفيظ بوصوف اثنين من رجاله باغتيال عبان رمضان بطريقة بشعة يوم 27 ديسمبر 1957، و قد أعلن عن مقتله بعد خمسة اشهر، و قد كتب حميد عبد القادرعنه بقوله" قتلت السياسة في الجزائر يوم قتل عبان رمضان"[3].

بعد تصفية عبان رمضان تحولت لسلطة الفعلية إلى أيدي العسكريين فظهرت دائرتين الأولى يقودها كريم بلقاسم و يسانده عمر أوعمران و محمود الشريف و الثانية تتكون من بوصوف و بن طوبال[4].

2-تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958:

بدأت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تتخمر في أذهان القادة الجزائريين منذ سنة 1956، و في هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق، ص 142.

[2]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 351.

[3]- حميد عبد القادر، عبان رمضان دفاعا عن عبان و الجمهورية، المرجع السابق، ص147.

[4]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 175.

لابد أن تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخميس يوم 22 أكتوبر 1956 و هذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي كانت غايته القضاء على الثورة باعتقال زعمائها[1].

ثم طرحت الفكرة بصفة جديدة عام 1957 لجنة التنسيق و التنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، بالفعل قررت لجنة التنسيق و التنفيذ في فيفري 1958 إقامة حكومة مؤقتة عندها يتهيأ لها الظروف والوقت المناسبين.

لعل السبب الرئيسي الذي دفع بقيادة الثورة إلى التفكير في إنشاء هذه الحكومة تلك الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بل و عدم قدرتهم على الانسجام في العمل، خاصة بعد تورط بعضهم في القضاء على عبان رمضان، و قد نتج عن هذه الخلافات أن فقدت لجنة التنسيق و التنفيذ الكثير من مصداقيتها[2].

و قد أدى هذا إلى استياء قادة الثورة في الداخل من تصرفات أعضاء مجلس الثورة و عدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية[3].

و الواقع أن الجنرال ديغول قد استغل هذه الخلافات بين قادة الثورة في مختلف المستويات بتوجيه الضربة الموجعة للثورة الجزائرية و ذلك برفع عدد العملاء المجندين من أبناء الجزائر (الحركة) في الجيش الفرنسي، و إنشاء أقسام إدارية متخصصة في أغلب أنحاء القطر الجزائري و تعيين ضباط على رأسها، و يضاف إلى ذلك إقامة خط شال و موريس اللذان

[1]– محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962)، المرجع السابق، ص 105.

[2]– يلاحظ أنه منذ تشكيل لجنة التنسيق و التنفيذ كان كريم بلقاسم يحاول أن يخلق قيادة فردية لجيش التحرير الوطني و قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل و ذات فعالية في الخارج، لكن قائد الولاية 5 " عبد الحفيظ بوصوف" و قائد الولاية الثانية "لخضر بن طوبال" تحالفا ضده و منعاه من الانفراد بالسلطة. : انظر عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 474.

[3]– فتحي الديب، المصدر السابق، ص 388.

حالا دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر و استشهاد الآلاف من المجاهدين الذين حاولوا أن يعبروا الحدود إلى الجزائر[1].

و تماشيا مع هذه الخطة قررت لجنة التنسيق و التنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958 من تلقاء نفسها بعد أن فوض لها المجلس في اجتماعه السابق تشكيل حكومة مؤقتة بالتنسيق مع حكومتي تونس و المغرب بقصد إنشاء كنفدرالية لدول المغرب العربي وذلك بعد حصول الجزائر على استقلالها، و قد عقد هذا الاجتماع بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بالقاهرة[2].

و في 19 سبتمبر 1958 من يوم الجمعة على الساعة الواحد بعد الظهر أي بعد مرور 1416 يوما على قيام الثورة في الفاتح من نوفمبر صدر بلاغ في كل من القاهرة، تونس و الرباط تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث تلى فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية ثم تلى عبد الحميد مهري نص البلاغ بالعربية و اعترفت بها في الحين بعض الدول العربية منها الجمهورية العراقية و الجمهورية العربية المتحدة[3].

و قد جاء في المرسوم تشكيلها ما يلي:

"بسم الله الرحمان الرحيم"

باسم الشعب الجزائري

[1]– لقد انقسم أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى قسمين : الأول يسيطر عليه كريم بلقاسم و الثاني برئاسة " عبد الحفيظ بوصوف" الأمر الذي خلق تقة داخل المجلس نفسه . : انظر فتحي الديب، المصدر السابق، ص 389.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 475.

[3]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 432.

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق و التنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق و التنفيذ قد قررت تكون حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة و هي تباشر مسؤوليتها ابتداءا من هذا اليوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر، و في التوقيت الذي أعلن فيه إنشاء الحكومة المؤقتة تم الإعلان عن تشكيلة هذه الحكومة[2].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة و توزيع المسؤوليات على أعضائها، وجدنا أن تلك التعيينات لم تكن محل رضا للبعض، ويتضح ذلك من خلال الأزمات الحادة التي كانت تتعرض لها تلك الحكومة من طرف لعموري و جماعته، بالإضافة إلى أحداث وخلافات أخرى عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة كحادثة عميرة علاوة في جانفي 1959، واستقالة الأمين دباغين في 15 مارس 1959[3].

[1]– محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 191.

[2]– انظر الملحق : رقم 3 ص 94

[3]– صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954، المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 34.

3-موقف المجلس الوطني للثورة من الحكومة المؤقتة :

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة كانت ردود الفعل متباينة داخليا وخارجيا، حيث باركته الدول العربية، أما على المستوى المحلي فنجد علي كافي في مذكراته يقول«إنها كانت مفاجئة، كبيرة لنا و لقادة الولايات و ما كان يصلنا من الخارج إلا برقيات مكتوب فيها انتظروا حدثا مهما في 19 سبتمبر ».[1]

و بذلك همش جزء كبير من المجلس الوطني للثورة في تنصيب أول حكومة جزائرية، حيث سيطر كريم بلقاسم على جميع هيئات جبهة التحرير الوطني بما فيها المجلس الوطني للثورة، واستأثرت لجنة التنسيق و التنفيد بالسلطة خاصة وأنها انحلت في الحكومة المؤقتة، وبذلك همش الولاية الثانية مثلما همشت الولاية الأولى في مؤتمر الصومام، وخلال هذه الفترة بدأ العديد من الشخصيات أبرزهم الأمين دباغين في إصلاح الأجواء خاصة و أن هذه المرحلة كانت قوية على الثورة من خلال العمليات العسكرية الكبيرة التي قامت بها السلطات الفرنسية لقتل الثورة كخط شال و موريس، فكان لا بد من المصالحة.[2]

[1]– محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق،ص 375.

[2]–بشير بلاح و آخرون، المرجع السابق،ص18.

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن أكبر نتيجة حققها المؤتمر هو الخروج بإنشاء هياكل تنظيمية سياسية إدارية عسكرية كالمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر بمثابة مؤسسة برلمانية سياسية قيادية عليا للثورة.

إن انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة أوت 1957 شهد بداية صعود القادة العسكريين للثورة على رأس الهيئات السياسية العليا، ومن أهم سلبيات هذا الاجتماع اللجوء للعمل خارج المؤسسات السياسية و تسوية المسائل المتعلقة بتعيين و انعقاد الأعضاء في الهيئات القيادية في الكواليس.

الفصل الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة واستقلال الجزائر من 1959- 1962

أولا: اجتماع تونس من 11 أوت إلى 09 نوفمبر 1959.

ثانيا: اجتماع طرابلس الأول من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960. والثاني من 09 أوت إلى 27 أوت 1961.

ثالثا: مؤتمر طرابلس الأخير من 27 ماي إلى 04 جوان 1962.

رابعا: أزمة الصائفة واستقلال الجزائر 1962

الفصل الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة واستقلال الجزائر

أولا: اجتماع تونس من 11 أوت إلى 09 نوفمبر 1959

1-الأوضاع السائدة عشية انعقاد اجتماع تونس

شهدت الثورة الجزائرية خلال عامي 1958- 1959 تدهورا خطيرا وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية، والتي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج أو عزل الثورة عن العالم الخارجي والضغط عليها داخليا وكذلك نتيجة لأزمات وخلافات الحكومة المؤقتة المتتالية بداية بالإنقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري[1] مرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولا إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية.

لهذا كان على قيادة الثورة أن تسارع لإنقاذ الوضع السياسي والعسكري الخطير الذي آلت إليه الثورة فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس، عرف ذلك الإجتماع تاريخيا بالعقداء العشر[2]

2-أسباب انعقاده:

هناك جملة من الظروف والأسباب أدت إلى انعقاده نذكر منها: تذمر قادة الناحية الأولى والقاعدة الشرقية من الحكومة المؤقتة حيث يقول الشاذلي بن جديد: "إن الأمر كان

[1]- ولد في 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي بقرية عين ياقوت، انخرط في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية التحق بالثورة في 02 مارس 1955، وفي نفس السنة انتقل من المنطقة الأولى إلى قيادة المنطقة الثالثة. ينظر بوعلام بلقاسمي و آخرون، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث موسوعة أعلام الجزائر 1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 247.

[2]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 38.

متعلقا بخلافات عميقة[1] حول أساليب قيادة الكفاح المسلح"، حيث يرى كل من محمد العموري محمد عواشرية والرائد مصطفى لكحل أن تشكيل الحكومة المؤقتة بالكيفية التي رأينا، هي حسبهم انقلاب على الثورة ومؤسساتها ومؤشر انحراف خطير قد لاتحمد عواقبه ويجب التحرك، حيث قاموا بعقد اجتماع في الكاف بتونس لكن دهاء الباءات الثلاثة[2] استطاع الحد من فاعلية هذا الاجتماع الذي رأو فيه زلزلة فعلية لمواقعه، غير أن الباءات تمكنوا منهم بمساعدة السلطات التونسية من إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للحكومة المؤقتة وتم تنفيذ الحكم بالإعدام في مارس 1959م[3].

كما أن اجتماع قادة الداخل بتاريخ 06 ديسمبر 1958 حيث اجتمع كل من العقيد عميروش (قائد الولاية الثالثة) والعقيد الحواس (قائد الولاية السادسة)، والعقيد الحاج لخضر (قائد الولاية الأولى) العقيد سي محمد بوقرة (قائد الولاية الرابعة) أما علي كافي فلم يشارك والعقيد لطفي فقد غاب، وبعد إتمام الجلسات تم كتابة رسالة تهديد واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة ووصلت الرسالة لقادة الخارج يوم 12 مارس 1959 وكانت الدعوى لضرورة عقد اجتماع في الداخل لكن استشهاد عميروش وسي الحواس يوم 29 مارس 1958[4]م، فكان لا بد من الاجتماع مع زيادة العمليات العسكرية الفرنسية، حيث اجتمع كل من الحاج الأخضر (الناحية الأولى)، علي الكافي (الناحية الثانية)، السعيد يزوران (الناحية الثالثة)،

[1]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 153.

[2]– **هذه المجموعة تتكون من:** كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، يعتبر هؤلاء هم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار، يستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له بحكم أنهم كانوا قادة ولايات. ينظر عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 583.

[3]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 154.

[4]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 104.

سليمان دهليس (الناحية الرابعة)، يودغن علي (الولاية الخامسة) هواري بومدين (قائد جيش التحرير ناحية الغرب)، السعيد محمدي (قائد الناحية الشرقية)[1].

لكن الأعضاء تفاجئوا بدخول الباءات الثلاثة مما جعلهم يتصادمون بالعقيد لطفي لأنهم من الحكومة المؤقتة، بالإضافة لتسببهم في مقتل عبان رمضان.

3-قراراته

توصل العقداء العشرة بعد أكثر من 100 يوم من المناقشات والمساومات إلى عدة قرارات: تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداءا من منتصف شهر ديسمبر لعام 1959. وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة، أما عن التركيبة الجديدة للمجلس، فقد اختلف العقداء حولها، حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس لكن الآخرين رفضوا، خاصة هواري بومدين[2]، ولم ينضم إلى التشكيلة إلا أحمد الشريف لأنه إلتحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين، كما استطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له، كعلي منجلي، وقايد أحمد، الطاهر الزبيري، علي السواعي وعمار رجاي[3]، وكذلك نسجل من العسكريين ضم المجلس بعض ضباط الولايات، ونذكر هنا صالح

[1]- رابح لونيسي، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص 40.

[2]- محمد شبوب،اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه وانعكاساته على مسارالثورة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2010، ص 59.

[3]- رابح لونيسي، الجزائرفي دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 42.

بوبنيدر[1]، الطاهر بودربالة، حسين رويبح من (الولاية الثانية)، محند ولحاج[2]، أحمد فاضل (حميمي)

محمد شعباني[3](من الولاية الخامسة)[4].

أما وضع قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين فلم تكن تثير أي جدل فيما بينهم، وكان من السهولة وضع إسم، أو شطب إسم آخر دون أي إهتمام ولهذا تم حذف إسم الأمين دباغين بسبب موقفه من اغتيال عميرة وكذا أحمد توفيق المدني وذلك باهتمامه وذلك بإتهامه بإفشاء مدولات الحكومة[5] حيث تم إدراج اسمين دون سبب واضح وهما: الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل[6]، ومادام الاثنين مدنيين لم يقع عليهما جدل يذكر، كما تم وضع في هذه

[1]– ولد بوادي زناتي عام 1929 بقالمة، من عائلة بسيطة، تعلم بمسقط رأسه حتى نال الشهادة الابتدائية، انخرط في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، كان عضوا في المنطقة الخاصة، التحق بالثورة عند اندلاعها بمنطقة الخروب أصبح في سنة 1962 قائدا للولاية الثانية، ينظر آسيا تميم، المرجع السابق، ص 80.

[2]– ولد في مارس 1917، من عائلة ريفية، اشتغل بالتجارة كان كان ميالا إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة منذ بدايتها، عين قائدا للولاية الثالثة عام 1958. ينظر رابح لونيسي، الجزائر فيدوامة صراع، المرجع السابق ص 64.

[3]– ولد في 04 سبتمبر 1934 بسوق حماش ببسكرة، من عائلة متوسطة الدخل درس بمعهد عبد الحميد بن باديس، كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين، عين قائدا للولاية السادسة (الصحراء) عام 1959، أعدم في 1964. ينظر رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 90.

[4]– صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1965/1956، ط1، دار قرطبة، الجزائ، 2006، ص 159.

[5]- Gilbert Mejnier et MouhammedHarbi, Le F.L.N document et histoire (1954- 1962),Ed Fayard, Paris, 2004, p336

[6]– ولد سنة 1906، تابع دراسته حتى أصبح محاميا، كان مقربا من فرحات عباس، فعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقت. ينظر رابح لونيسي، الجزائر في دوامةالصراع، المرجع السابق، ص 80.

المرة أيضا داخل المجلس كل من أعضاء مجلس الولايات ومسؤولي الفيديراليات الثلاث: علال الثعالبي (تونس)، بن سالم نور الدين (مراكش)، وقادة فيديرالية فرنسا كل من بوداود العدلاني، بوعزيز هارون، والسويسي.

وذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957[1]، وبذلك أصبح العسكريون يمثلون 3/2 من المجلس الوطني للثورة مقابل 3/1 من السياسيين[2].

هذا ومن قرارات الإجتماع كذلك، ضرورة تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش، كما ألح العقداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة وكذا تحديدا برنامج عمل وآفاق المستقبل، ودعى العقداء في اجتماعهم ذلك إلى ضرورة الحذر من سياسة ديغول[3] خاصة ذلك الخطاب الذي ألقاه في 19 سبتمبر 1959، والذي كان يهدف من وراءه زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين، حيث صرح قائلا: "اعتبر أنه من الضروري النظر إلى المعطيات الجزائرية الدولية، حيث يتم الإعلان عن تقرير المصير من اليوم"[4] فكان رد الحكومة المؤقتة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على لسان رئيسها فرحات عباس بخطاب ايجابي "لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم الشعب بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وهذا التطور بفضل نضالات الجزائريين"، وباسم الحكومة قبل فرحات عباس التفاوض مع فرنسا،

[1]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 179.

[2]– رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 43.

[3]– ولد في 22 فيفري 1989 بمدينة ليل الفرنسية، التحق بمدرسة سان سير العسكرية أول رئيس للجمهورية الخامسة عرف بمناوراته الاستعمارية اتجاه الجزائر منها مشروع قسنطينة، القوة الثالثة، الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء، سلم الشجعان توفي في كولومبي لدواغليز عام 1970. ينظر محمد حسن المحامي، عباقرة خالدون شارل ديغول، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، لبنان، 1988، ص 11.

[4]– محمد شبوب، المرجع السابق، ص 61.

والصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني. هذا كرد على فرنسا، وفي هاته المتغيرات بعد هذا الخطاب الإيجابي خاصة بما تحققه الثورة من انتصارات كان لا بد من اجتماع جديد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل دراسة المرحلة السابقة والمصادقة على المرحلة القادمة[1].

ثانيا: اجتماع طرابلس الأول والثاني:

1-اجتماع طرابلس الأول من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960:

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 بالعاصمة الليبية في أجواء طبعتها السرية والتكتم الشديد، حضر هذا الاجتماع كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة، التي عينها العقداء العشرة، ولم يتخلف إلا هؤلاء الذين كانوا بداخل الجزائر، دامت دورته 33 يوما[2] وحسب محمد حربي فإن جلسات الاجتماع

كانت منعرجا صاخبا حقيقيا سيطرت عليه الاتهامات الشخصية والشتائم[3]، حيث اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة وقاموا بدراسة عميقة للوضع السياسي بالجزائر واتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتيجية العسسكرية وتنظيم و تدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني الجزائري كما عكف أعضاء المجلس الوطني للثورة على دراسة الوضعية السائدة بالجزائر والسياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية بقصد خنق الكفاح المسلح الذي يقوم به أبناء الجزائر واتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى التنظيمي وذلك يجعل كفاح أبناء الشعب الجزائري أكثر فاعلية.

[1]- حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق، ص 21.

[2]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص 64.

[3]- Mohammed Harbi, Le F L N Mirage et réalité, OP- Cit, P 246.

وفي هذا الإطار قرر أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إعادة تشكيل الجهاز الحكومي و أوصوا بإنشاء لجنة وزارية مشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة، تلتحق بها مباشرة قيادة أركان[1] ، بالإضافة إلى التعديل في تشكيلة الحكومة المؤقتة[2].

وبعد النقاش والحوار بين الأعضاء الجدد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقرر العمل في إطار جماعي، وتقلص نفوذ الشخصيات العسكرية القوية داخل الحكومة المؤقتة، أي أن القرارات بدأت تتخذ على مستوى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وليس على مستوى فردي مثلما كان الحال قبل 1960 ، كما تقرر تشكيل لجنة استشارية تتكون من السادة: سعد دحلب، العقيد هواري بومدين والعقيد محمدي السعيد[3].

وفي هذا الاجتماع نجد أن المجلس أبقى على مناصب كل من عبد الحفيظ بوصوف الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات ولخضر بن طوبال الذي كان وزيرا للداخلية ويزيد محمد وزيرا للإعلام، وفرنسيس أحمد كوزير للمالية والشؤون الإقتصادية، لكن التعديل الذي لم يكن في صالح طموحات كريم بلقاسم فيتمثل بتكليفه بوزارة الخارجية، بعد أن كان يشغل منصب وزير القوات المسلحة سابقا فقد تقرر إلغاؤه وتعويضه بـ"لجنة وزارية للحرب" كما تم إبعاد بن يوسف بن خدة من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية وحل محله عبد الحميد مهري، وتشكلت لجنة عسكرية متكونة من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وكريم بلقاسم،

[1]– بشير كاشة الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962، وزارة المجاهدين، 2007 ص 221.

[2]– أنظر الملحق: رقم 4، ص96.

[3]– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص 107.

غير أن هذه اللجنة اعتمدت في أعمالها على قيادة الأركان العامة التي تقرر أن تسند إليها جميع الأعمال العسكرية المتعلقة بالثورة الجزائرية[1].

وفي هذا الإطار استطاع عبد الحفيظ بوصوف أن يعين العقيد هواري بومدين[2] رئيسا للأركان، أما العقيد محمد السعدي فقد تم تعيينه وزيرا للدولة في الحكومة الجديدة. قام هواري بومدين باختيار القادة العسكريين المقربين إليه أمثال علي منجلي وقايد أحمد، وكانت هذه الخطوة الأولى لإحلال القادة العسكريين محل القادة التاريخيين الذين سيطروا على الوضع منذ أول نوفمبر 1954 إلى غاية الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة طرابلس بليبيا[3].

1- 1 قراراته:

هناك مجموعة من القرارات أصدرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية نذكر منها:

- تطبيق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أوالتفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة لذلك.

---

[1]- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954- 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، الجزائر، 2000-2001، ص 67.

[2]- وهو **محمد بوخربه** الملقب ثوريا بهواري بومدين، ولد يوم 23 أوت 1932، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه بقالمة، ثم سافر مشيا على الأقدام إلى مصر ودرس بالأزهر، أول مشاركته في الثورة بعملية إدخال السلاح عبر السفينة "دينا" في 1956 ليتدرج في الرتب العسكرية تولى قيادة الأركان ثم رئيس دولة بعد الاستقلال توفي في 27 ديسمبر 1978. ينظر جمال يحياوي، موسوعة تاريخ الجزائر (1830- 1962)، وزارة المجاهدين والمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، دار الباسط، الجزائر، 2002، ص 40.

[3]- بشير كاشه الفرحي، المرجع السابق، ص 223.

- تحسين علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.
- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.
- اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية
- دخول قادة الثورة وقادة ولايات جيش التحرير إلى داخل الجزائر.
- إرسال مبعوثين إلى الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.
- تشكيل لجنة للمالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات داخل الجزائر.
- هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا[1].

وتم كذلك في هذا الإجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني و أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتان، فهو صاحب السلطة العليا للثورة، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة، وقد أكسب هذا الاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أهمية تاريخية كبيرة، حيث دعم الثورة بقوانين وبرنامج عمل وجب على الحكومة أن تسهر على تطبيقه[2].

[1]– أحمد منغور، المرجع السابق، ص 92.

[2]– نفسه، ص 92 .

في الختام يمكن القول أن المجلس الوطني للثورة قد حدد المعالم الرئيسية للسيادة الجديدة التي تعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل و أن القرارات التي جاء بها كانت كلها في صالح الثورة الجزائرية بمعنى أن تلك النقاط التي خرج بها عملت على إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، وكذا ربط الداخل بالخارج وذلك ما ألح عليه اجتماع العقداء العشر.

2-اجتماع طرابلس الثاني 09 أوت إلى 27 أوت 1961:

انطلق المؤتمر في 09 أوت 1961 في ظل الصراع الشديد لم تظهر ملامحه إلا عند أصحاب القرار الثوري (سياسيين وعسكريين) حيث استغل بن خدة الخلاف مع المركزيين للوصول لهدفه خاصة أنه ناقم على كريم بلقاسم حيث يقول هشماوي: "إن رغبة بن خدة إزاحة فرحات عباس"[1] .

وخلال المناقشة أبدى أعضاء هيئة الأركان (علي منجلي وقائد أحمد) معارضتهم الشديدة للحكومة المؤقتة والباءات الثلاث وكان السؤال الذي أصر عليه أعضاء القيادة العسكرية، لماذا لم تطبقوا القرارات السابقة؟ فكان رد بن طوبال: ما طقناش (لم نستطع) وكان الرد من القادة العسكرية لا بد من التغير في النظام القائم ويكون بتكوين قيادة سياسية وتنفيذية[2] كما اعتبروا أن المفاوضات التي تقودها الحكومة المؤقتة ستؤدي إلى التضحية بالثورة لصالح

[1]- مصطفى هشاوي، المرجع السابق، ص 249.

[2]- مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 107.

شكل جديد من الإستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا، وأكدت قيادة الأركان العامة على ضرورة توحيد الجيش الجزائري في الداخل والخارج ووضعه تحت قيادتها[1].

أما فيما يخص قيادة الحكومة فقد تم اختيار كريم بلقاسم، لكن هواري بومدين اغتاظ من ذلك (بحكم أنه ثوري) فأوهم بوصوف بسلبية الاختيار واقترح عليه بن خدة خاصة أنه اشتراكي مثل بومدين، ومتشدد في مواقفه الثورية ولن يتساهل في المفاوضات خاصة بعد النقد الذي طال فرحات عباس فيما يعرف قضية الصحراء، وحذر بوصوف كريم من قبوله المنصب لأنه سيصطدم بالبقية و أكد على ضرورة مد المساعدة لبن خدة، وتم التأكيد في هذا الاجتماع على ضرورة العودة للمفاوضات في ظل صعوبة تحقيق الانتصار العسكري[2].

2-1 قراراته:

وبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على النصوص التي تضبط أهداف الثورة الجزائرية، صادق أعضاؤه على قرارات هامة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- قام المجلس الوطني بتشكيل حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة أي بإدخال

بعض التعديلات على تشكيلاته السابقة تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من ثلاثة عشر إلى اثني عشر عضوا.

- صادق المجلس الوطني للثورة على مقررات تتعلق بميدان الكفاح ونص على

[1]– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 259.

[2]– حميد عبد القادر، فرحات عباس، المرجع السابق، ص 232.

تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتدعيم أجهزة الاتصالات السياسية والاجتماعية وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي[1].

بالإضافة إلى قرارات أخرى صادق عليهاالمجلس الوطني للثورة تخص السياسة العامة والمتمثلة فيما يلي:

فيما يتعلق بالميدان الخارجي، صادق المجلس على مقررات إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل نطاق سياسة عدم الانحياز، وهو عمل يهدف إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.

أما بخصوص ميدان المغرب العربي، والميدان العربي والإفريقي والنطاق الإفريقي-الآسيوي فقد أكد المجلس من جديد أن الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية[2].

أما بالنسبة للمساندة المادية والسياسية و الدبلوماسية فقد سجل المجلس أهمية بتلك التي منحتها البلدان الاشتراكية وأقطار إفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية[3].

وانتهى اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بإصدار بيان ختامي جاء فيه على الخصوص: "..... وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي

[1]- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة (1954- 1962)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص 157.

[2]- فتح الدين بن ازواو، ادبولوجية الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 237- 238.

[3]- نفسه، ص 238.

على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير، ويؤكد المجلس من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على تحقيق المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب، وأثناء انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ناقشت الحكومة المؤقتة مسألة استئناف المفاوضات لأنها كانت تعني مصير الشعب بأكمله[1].

فأخذت الحكومة المؤقتة الثالثة بتشكيلتها الجديدة تدرس كيفية استئناف المفاوضات الجزائرية – الفرنسية التي كانت قد دخلت في تلك الأثناء مرحلة حاسمة، وبالفعل فقد تمت اتصالات سرية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية واتفقتا في الأخير على اللقاء في إيفيان. ثم تقرر إستئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي علقت عقب لقاء لوقران في جويلية 1861 والتي مرت بمرحلتين: تميزت المرحلة الأولى من المفاوضات بالاتصالات السرية العديدة بين ممثلي الحكومتين بهدف دراسة الخطوط العريضة ومن بين اللقاءات التي تمت فيها هي:

1-لقاء بال الأول 28 و29 أكتوبر 1961:

يتكون الوفد جزائري من محمد بن يحي ورضا مالك، أما الوفد الفرنسي يتكون من برونودولاس وكلود شايي[2].حيث طرحت عدة اقتراحات في هذا اللقاء من طرف ممثلي الوفد الفرنسي وتمت مناقشاتها والإجابة عنها من طرف الوفد الجزائري. وحتى يتم عرضها على الحكومة المؤقتة الجزائرية لدراستها وإعداد الأجوبة الملائمة لها وتقديمها للوفد الفرنسي.

[1]– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 93.

[2]– بشير كاشه الفرحي، المرجع السابق، ص 252.

2-لقاء بال الثاني:09 نوفمبر 1961

كلف الوفد الجزائري في هذا اللقاء بتقديم الأجوبة عن الاقتراحات التي تقدم بها في اللقاء الأول وكانت الأجوبة كالآتي:

- الحق في اختيار الجنسية، ورفض إزدواجيتها للمستوطنين الأوروبيين.
- يخضع حق التجمع للرقابة الجزائرية.
- إجلاء الجيش الفرنسي عن الجزائر المستقلة وإخلاء القواعد العسكرية الفرنسية بالجزائر وفقا برنامج يحدد بين الطرفين[1].

لقاء دحلب- جوكس 9 ديسمبر 1961 و 23 ديسمبر 1961، استأنفت المفاوضات بين ممثلي الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي بدأت في بال بسويسرا – اللقاء الأول يومي 28 و29 أكتوبر 1961م واللقاء الثاني – بنفس المكان يوم 09 نوفمبر 1961 وهذا بسبب الإضراب عن الطعام الذي قام به السجناء الخمسة المعتقلون في السجون الفرنسية[2].

[1]- بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 31.

[2]- نفسه ص 33.

ثالثا: مؤتمر طرابلس الأخير: من 27 ماي إلى 24 جوان 1962

1-ظروف انعقاده:

بعد الإنتهاء من اجتماع طرابلس بقي جيش الحدود مواليا لهواري بومدين، والذي أرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى سجن الزعماء الخمس وأراد استمالة محمد بوضياف ضد بن يوسف بن خدة لكنه فشل في مسعاه وانتقل بالفكرة إلى بن بلة[1] ونجح في ذلك، وفي 27 ديسمبر 1961 أعطى بن خدة تعليمات إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أي اتصالات مع هيئة قيادة الأركان التي ينزعمها هواري بومدين ومساعديه:علي منجلي[2]، قايد أحمد[3]، عزالدين زراري[4].

كما قام بن يوسف بن خدة باجتماع في الحدود الشرقية وذلك لمناقشة فكرة إنشاء هيئة أركان في الشرق وأخرى في الغرب إلا أنه استقبل من طرف هاته الأخيرة استقبالا فاترا وأجيب على اقتراحاته بأنه ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك، وأن هواري بومدين وهيئة

[1]- **أحمد بن بلة:** ولد في 1918، في مغنية، انضم إلى حزب الشعب، قادة الجبهة حول مسألة التحالفات وقضايا القيادة، كان عضوا للمجلس الوطني للثورة ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية 1962. ينظر حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 301.

[2]- **علي منجلي:** مناضل في حزب الشعب، عضو مجلس في الفترة (1947- 1954)، التحق بالثورة بعد 20 أوت 1955، عين قائدا في الحدود الشرقية عام 1958، وكان من المعارضين لكريم بلقاسم. ينظر بودوح، مذكرات المجاهد بودوحالسبتي: بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها من (1955- 1962)، باتنة، 2002، ص 145

[3]- **قايد أحمد:** مناضل في حزب الأتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم انضم إلى الثورة في نهاية 1955، عين مسؤولا على منطقة فجيع ببشار، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة في 1956، نفسه، ص 145.

[4]- **عز الدين زراري:** اسمه الحقيقي رابح زراري، انضم إلى الثورة 1955، أوقف في جويلية 1956، إلا أنه استطاع الهروب من السجن وأصبح بعد ذلك رائد عام 1958، غادر إلى تونس عام 1959 ليصبح عضو بالمجلس الوطني للثورة، نفسه، ص 145.

أركانه الوحيدة المعنية بذلك لأنها معنية من طرف المجلس الوطني للثورة وهي المخولة قانونيا، وهنا اتهم بن خدة هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري وعداوتها للعمل السلمي خاصة وأن بن خدة يرى أن هذه الفترة تحتاج إلى عمل دبلوماسي من أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة لتبدأ من جديد أولوية العسكري على السياسي، وما كان يؤخذ على الحكومة المؤقتة أنها لم تلتزم بتطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]. وهكذا انتهت سنة 1961 لنبدأ سنة مثقلة بالترسبات الدفينة بين قادة الثورة بجناحيها السياسي والعسكري خاصة قبل البدء في المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية[2].

ليشتد الصراع مرة أخرى بين بومدين وكريم بلقاسم حول مستقبل العلاقات وفرنسا مع اقتراب موعد إيفيان الثانية 20 ماي 1961، التي ماتفتأ أن تتحول في صيف 1962 إلى حرب أهلية أبطالها جزائريون[3].

2- انعقاده:

لقد سبقت مفاوضات إيفيان محادثات واتصالات سرية بين الطرفين الفرنسي والجزائري وكان آخر تلك المحادثات "ليروس"[4]، تلك المحادثات التي أدرك فيها الفرنسيون بأنه لا يمكن وقف اطلاق النار[5] إلا بعد التفاهم في جميع المحاور العسكرية والسياسية،

[1]- مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 154.

[2]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 476.

[3]- نفسه، 476- 477.

[4]- تمت هذه المفاوضات في الفترة مابين 11 إلى 19 فيفري 1962، وتعتبر مسودة لإتفاقيات إيفيان الثانية.

[5]- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 37.

وكان لابد من تزكية المجلس الوطني للثورة لبنود الإتفاق خاصة وأنه المخول الوحيد لوقف إطلاق النار.

اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة في اجتماع طارئ من 22 إلى 27 فيفري

1962 للنظر في مسودة محادثات "ليروس" قبل إمضائها من طرف الوفد كريم بلقاسم، بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، بن يحي رضا مالك، مصطفاوي كخبير مالي وترأس الوفد الفرنسي "لوي جوكس" مدعما بمجموعة كبيرة من المتفاوضين[1].

اجتمع المجلس الوطني للثورة بأمر من الحكومة المؤقتة لدراسة نص إتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها واتخاذ موقف منها حيث حضر كل من: بن يوسف بن خدة، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمد يزيد، محمدي السعيد وثلاثة أعضاء من قيادة الأركان وهم هواري بومدين، القائد أحمد، علي منجلي.

ممثل الأوراس والنمامشة: مصطفى بن النوي.

ممثل وهران وهم: مختار بويازم، وبن جدور بوحجار.

ممثلين عن اتحادية فرنسا: عمار بن عودة: محمد بن سالم، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، سليمان دهيلس، علي كافي، محمد خير الدين، الحاج لخضر عبيدي عبد الحميد مهري، عمار أوعمران، عمر أوصديق، الطيب الثعالبي، محمد يازوران[2].

[1]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 198.

[2]– عبد الكريم رمضاني، المرحلة الإنتقالية للثورة مارس 1962 سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 57.

ولاية قسنطينة: رابح بولوصيف، العربي برجم، صالح بوبندير، الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس.

ولاية القبائل: أحسن محيوز، محمد واعلي، كما حضر الاجتماع الطاهر الزبيري وناب بن يوسف بن خدة عن الأعضاء المسجونين وصوت بدلهم[1].

وقد عالج المؤتمر العديد من القضايا المصيرية تخص الأبعاد السياسية والاقتصادية وتأجير القواعد العسكرية التي كانت لابد أن تكون تحت السيادة الجزائرية كنقطة أولى، أما النقطة الثانية تخص المساجين إذ رأى المجلس أنه لا بد من إطلاق سراحهم قبل وقف إطلاق النار خاصة إطارات وكوادر الثورة الذين يجب أن يدخلوا الجزائر، أما النقطة الثالثة فتمثلت في ممارسة الجزائر لسيادتها على كامل التراب الوطني بما في ذلك الصحراء مع حرية تحرك وتنقل جيش التحرير في الولايات بحرية تامة مع احتفاظهم بأسلحتهم وتحمل فرنسا مسؤولية الجرائم المرتكبة من طرف منظمة الجيش السري[2]، والحكومة الجزائرية هي السلطة والسيادة وليست الهيئة التنفيذية التي يمكن أن تحصل على سلطة إضافية بإسم محاربة الجيش السري[3] وقد غاب عن الإجتماع 22 عضو حيث كان العدد الرسمي لأعضاء المجلس 71 عضو بينما شارك بالتصويت 49 عضو وغاب 20 عضو عن الإجتماع وحضر 33، وكانت المصادقة تمثل 5/4 أصوات الممثلين لوقف إطلاق النار[4].

---

[1]– عبد الكريم رمضاني، المرجع السابق، ص، 57.

[2]– **منظمة الجيش السري**: منظمة إرهابية تزعمها جنرالات وضباط الجيش الفرنسي المتواجدين بالجزائر، ركزت على تحطيم القاعدة الإقتصادية للجزائر واغتيال الطبقة المثقفة الجزائرية،. ينظر محمود الواعي، مهام جيش وجبهة التحريرالوطني في المرحلة الإنتقالية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة، 1995، ص 298.

[3]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة 1954– 1962، المرجع السابق، ص 279.

[4]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 198.

هذه القرارات التي ناقشها المجلس كانت عبارة عن توصيات تدفع المحاورين إلى استئناف المفاوضات من جديد في 07 مارس 1962 وبصفة رسمية في مدينة إيفيان، وقد سحبت قيادة الأركان كل من علي منجلي وسليمان دهيلس، وقامت بتعويض الإنسحاب بأحد الضباط، وبذلك يقاطع بومدين المفاوضات حيث يرى بضرورة تجاوز المشاكل الداخلية[1].

وتوسع الخلاف من جديد بين الحكومة والقيادة العامة ليعمل هواري بومدين على إنشاء سلطة الحكومة المؤقتة، أما بن خدة فتعاون مع كريم بلقاسم في تجنيد قادة الولايات لكن هيئة الأركان كثفت الاتصالات بهم وبالقادة الخمس ونجحت في ذلك خاصة مع المتعلقين الخمس الذين أفرج عنهم يوم 20 مارس 1962 ودعت بن خدة إلى الاحتكام إلى القادة الخمس خاصة وأن القيادة العامة ترى بأن المجلس لا يمكنه حل مشاكل الثورة[2].

وقد نجحت القيادة العسكرية في جلب أحمد بن بلة والذي نجح في إقناع رابح بيطاط ومحمد خيضر على قبول اتفاقيات إيفيان من أجل الاستقلال وتحرير ميثاق يتضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة، وخلال الإجتماع الذي عقدته الحكومة بالرباط في 22 مارس 1962 طلب بن بلة انعقاد المجلس الوطني للثورة لكن الحكومة المؤقتة رفضت ذلك لأن إيفيان حيز التنفيذ.

وقد ذكر عمر بوداود أن بن بلة وضع، الحكومة تحت الضغط إلى أن رضخت له ماعدا أعضاء المجلس الوطني للثورة[3].

[1]– محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 412.

[2]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 203.

[3]– ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954– 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 101.

بعد سلسلة المناقشات التي تمت قبيل الاستقلال في الحمامات بتونس، وتضمن اللقاء نقطتين هما: إعداد مشروع طرابلس والثاني تكوين المكتب تحت توجيهات بن بلة، وحضر هذا الإجتماع كل من محمد يزيد، محمد حربي ومصطفى لشرف، وقد ركز الحاضرون على البعد الإشتراكي للدولة وإعتماد الحزب الواحد، دام هذا الإجتماع ثلاثة أيام من 29 ماي إلى الفاتح من جوان، وقد اقترح بومدين خمسة أعضاء (أحمد بن بلة، أحمد بومنجل، علي هارون، قايد أحمد، أحمد يزيد) ، لكن حضر الأعضاء السابقي الذكر[1].

وأكد أيضا ميثاق طرابلس[2] على البعد الديمقراطي للبلاد، ونلاحظ الدور الكبير الذي لعبه أحمد بن بلة منذ كان موجود في السجن حيث اختلف مع حسين آيت أحمد في كتابة رسالة في السجن، حيث كتب (دولة إسلامية) لكن حسين رفض ذلك فأقنعه بن بلة بتاريخه وله دور في إقناع الحكومة المؤقتة ولاننسى حب الناس له حيث بمجرد نزول الزعماء عند بورقيبة نادى الناس بحياته وفي خطابه نادى الجماهير نحن: "عرب عرب عرب"، وهنا أحرج بورقيبة وأدرك أن الجزائر سرقت لعبد الناصر هذه الشخصية التي اختارها هواري بومدين وأحسن الإختيار وأوصله لجني ثمار سنوات من التفكير من خلال مؤتمر طرابلس[3].

[1]– عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 225.

[2]– **ميثاق طرابلس:** هو وثيقة تبين الإتجاهات العامة للعمل في المجالات المختلفة، كما أن الميثاق بمقتضاه يصدر دستور للبلاد، أما في الجزائر كان هدفه تنظيمي. ينظر مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000، ص 70.

[3]– محمد لحسن أزغيدي، "مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة"، مجلة النائب، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2004، ص 103.

2-القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

في جوان 1962 شارك في المؤتمر تقريبا معظم العناصر الفاعلة في الثورة سواء في الجانب العسكري أو السياسي في الداخل أو في الخارج، وقد خرج المؤتمرون ببرنامج سمي ميثاق طرابلس وقد جاء فيه فيما يتعلق بالأمور المستعجلة التي يجب أن تقوم بها الحكومة الجزائرية بعد الإستقلال مايلي: يجب وبدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقا ومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع، حيث أنه لم ينسى أي نقطة دون أن يعالجها في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1] التي تهم الجماهير الجزائرية وكان المحتوى كما يلي:

- المحور الأول: تناول فيه إبراز صورة الجزائر ومكانه السيادة الوطنية، حيث بانتهاء

مفاوضات إيفيان وتتويجها باتفاقيات والتي وضعت حدا لحرب طويلة الأحد، حيث طويلة الأحد، حيث اعتبرت الاتفاقيات نصرا مبينا للشعب الجزائري، وهذا النصر تحقق من خلال الدعم الكبير من طرف الشعب[2].

- المحور الثاني: تناول موضوع الحرب الاستعمارية وطبيعة النظام الاستبدادي

والذي واجه الثورة بإبادة وحشية ومع التفاف الشعب حول ثورته جعلت الاستعمار يغير طرقه مثل مشروع قسنطينة لكنه فشل في مساعيه الأمر الذي جعله يلجأ للتفاوض والذي انتهى

[1]- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، المرجع السابق، ص 273.

[2]- علي هارون، خيبة الإنطلاق فتنة صيف الجزائر 1962، تر الصادق عماري آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 12.

بالاعتراف بالسيادة الجزائرية[1].

- المحور الثالث: تناول الجزائر على أبواب الاستقلال مشيرا إلى المفاوضات ومذكرا

بنتائج اتفاقيات اتفاقيات إيفيان وعواقبها الوخيمة بالخصوص بقاء المستعمرين في المرسى الكبير ورقان، ودعا أيضا إلى التضامن من أجل وطن حر.

- أما الباب الرابع فهو دراسة للنقائص في جبهة التحرير وهي ممثلة في:

جهل المؤهلات العميقة للشعب الجزائري: ناتجة عن قلة الوعي خاصة في الأرياف وتدعوا الجبهة للتعرف على الواقع الثوري فيها و ألزمها طرابلس بذلك المظاهر الإقطاعية في بعض جوانب النظام ناتج عن ضعف التربية الديمقراطية النفسية البورجوازية: يرى مؤتمر طرابلس أن المظاهر السلبية التي سيطرت على الإطارات والمناضلين من الجبهة والتي تعود إلى الحركة الوطنية[2].

- المحور الخامس: تناول المؤتمر أن ديمقراطية الشعب الجزائري هي السبب في حصوله على استقلاله وبذلك رفضت الاستعمار والإقطاعية.

أما المحتوى الاجتماعي فقد رأى أن العمال والفلاحين هم القاعدة الاجتماعية إذ لابد من التقدم العصري بأخذ مستلزماته من اكتشافات علمية.....الخ.

- المحور السادس: دعا إلى التحرر من الإمبريالية والاهتمام بالجانب الاقتصادي والاجتماعي أما الجانب الدولي فقد دعا طرابلس إلى:

بناء اقتصاد وطني ويكون عن طريق العديد من الإصلاحات المتنوعة منها:

[1]– علي هارون، المرجع السابق، ص 13.

[2]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة، المرجع السابق، ص 104.

- تأميم البنوك والتجارة الخارجية.
- تأميم الثروات المعدنية والطاقوية.
- الثورة الزراعية من خلال الأرض لمن يخدمها.
- تطوير الصناعة وتنميتها[1].

• تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير من خلال:

- محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية.
- الاهتمام بالسكن خاصة وأن أغلب المساكن قد دمرت نتيجة الحرب.
- رفع المستوى المعيشي.
- تحرير المرأة خاصة وأنها لعبت دورا كبيرا في الثورة التحريرية ويكون وفق

النظام الاشتراكي[2].

• السياسة الخارجية: وهي الوسيلة الثالثة من أجل تحقيق الديمقراطية وتدعيم الاستقلال الوطني وذلك من خلال:

- مناهضة الاستعمار والإمبريالية ويكون بالتضامن مع حركات التحرر في إفريقيا و آسيا ودعمها .
- النضال من أجل التعاون الدولي[3].

[1]– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة، المرجع السابق ، ص 105.

[2]– هذا النظام تعود جذوره إلى 1927 في بريطانيا و أطلق على المعارضة. ينظر صبرينة بودربوع، الحياة الاجتماعيةفي ظل النظام الاشتراكي بالجزائر، المرحلة البومدينية نموذجا (1965– 1978)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2011، ص 86.

[3]– علي كافي، المصدر السابق، ص 286.

وقد اشتدت الخلافات أثناء المؤتمر خاصة حول تركيبة المكتب السياسي مما جعل تيار الحكومة المؤقتة يخرجون من الاجتماع لكن التيار العسكري والزعماء أكملوا اجتماعهم وصاغوا الميثاق اليساري وتمت المصادقة بالإجماع ويعود ذلك إلى كون المحررين الأساسيين لهذا الميثاق مناضلين معروفين كانوا يحضون بثقة المجلس الوطني للثورة حسب رأي سعد دحلب[1].

أما فيما يخص المكتب السياسي فجاء الرأي الأول أن يتكون من سبعة أشخاص وهم محمدي السعيد، الحاج بن علا، أحمد بن بلة، آيت أحمد، محمد خيضر، رابح بيطاط، محمد بوضياف، أما الرأي الثاني فقد اقترح جماعة 22 يضاف لهم عبد الحفيظ بوصوف، بوضياف، بيطاط، بن طوبال، آيت أحمد، بن بلة، كريم بلقاسم، سعد دحلب.

أما الزبيري فاقترح قيادة سياسة تتكون من المساجين الخمسة،وإضافة بن طوبال، بوصوف، بلقاسم، لكن قيادة الأركان رفضت ذلك وطالبت بقيادة مكونة من الزعماء الخمسة يضاف كل من محمدي السعيد، الحاج بن علا[2].

وعلى إثر هذا الاقتراح رفعت الجلسة وبذلك تكونت لجنتين لدراسة الاقتراحين السابقين و هنا حدثت مشكلة بالتصويت و التي كانت سببا في خروج بن خدة إلى تونس 7/6جوان1962 دون أن يخبر أحدا و بدأ الانسحاب خاصة مؤيدي كريم بلقاسم.أما البقية الحاضرون فقد اقترحوا على بن بلة ضرورة تأسيس المكتب السياسي الذي حل محل المجلس الوطني و تم إمضاء المحضر من طرف 39 عضو و توقف الاجتماع يوم 07 جوان 1962.

[1]- Saad Dhleb, Pour L'independance de L'algerie mission Accomplie, Editions Dahleb, Alger, 1990, P 184.

[2]– صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956– 1965، المرجع السابق، ص 109.

هكذا انتهى الاجتماع الذي سمي "مؤتمر طرابلس" و الذي كان معرض للسب و الشتم و الذاتية و غلبت عليه المطامع و المطامح و الرغبة في الوصول إلى السلطة و بدون صدور أي قرار رسمي لتكوين المكتب السياسي مثلما قال صالح بلحاج لقاء انتهى بأسوأ مما بدأ به.

3-الهيئة التنفيذية المؤقتة:

كان من بنود اتفاقية ايفيان إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة بهدف إدارة شؤون البلاد و إعداد و تنفيذ حق تقرير المصير و تشرف على الاستفتاء و تعلن نتائجه، تتكون من 12 عضو: خمسة أعضاء من الجزائريين و 3 أوربيين و 4 محايدين يرأسها جزائري حيث اقترح عبد الرحمان فارس و منى الجانب الفرنسي روجي روث، بدأت في العمل 13 أفريل[1].

و كان من أعضائها:

عبد الرحمان فارس:رئيسا.

روجي روث:نائب رئيس.

شوقي مصطفاي:الشؤون العامة.

شارل كونيين:الأشغال العمومية.

أحمد الشيخ:الشؤون الزراعية.

[1]- صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965، المرجع السابق، ص 119-120.

محمد بن تفقية:البريد.

بومدين بن حميد:الشؤون الإجتماعية.

إبراهيم بيوض:الشؤون الثقافية.

عبد الرزاق شنتوف:الشؤون الإدارية.

بلعيد عبد السلام:الشؤون الاقتصادية.

عبد القادر حصار:الأمين العام.

جون منوفي:الشؤون المالية[1].

4-صعوبات الفترة الانتقالية:

من أكبر المشاكل التي واجهت الجزائر غداة الاستقلال:

5-1- تنظيم الجيش السري الفرنسي:

تأسست بعد هجومات 20 أوت 1955 تحت تسمية المنظمة من أجل الجزائر فرنسية و تطورت تحت تسميات مختلفة[2].منها منظمة المقاومة للجزائر الفرنسية 6 فيفري 1956 واتحاد فرنسي الجزائر في أوائل 1956، وقد تم الإعلان عليها من جديد في 11 فيفري 1961 في مدريد تحت قيادة صالات الهارب من الجيش الفرنسي بعد إعلان ديغول حق تقرير المصير16 سبتمبر 1959.

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 120.

[2]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2012، 578- 579.

سميت O.A.S حاولت الانقلاب على ديغول 22 أفريل1961 اشتد عملها بعد وقف إطلاق النار.وكان للجنة التنفيذية بقيادة عبد الرحمان فارس دور في إفشال مخططاتها[1].

يجزم مخطط المؤرخين أن المجلس الوطني للثورة فشل في هذه الدورة و دليل ذلك مسألة القيادة التي يؤجلها من دورة لأخرى أما عن موقف الولايات فهي الأخرى ترى أن المجلس الوطني قد فشل هو الأخر في آخر دورة له و بالتالي كان لا بد من دراسة الوضعية المترتبة عن ذلك، فإن الاجتماع التنسيقي بين الولايات قد زاد في حدة الصراع و عمق الهوة بين بن بلة المدعوم بهيئة الأركان و بين الحكومة المؤقتة.

أما عن رأي علي كافي في هذا الاجتماع الأخير فإنه يراه اجتماعا أكثر منه مؤتمر و ذلك لعجزه عن حل مشكلة القيادة التي تسببت في أزمة صائفة1962، ويقول عن هذا الاجتماع أنه كان مؤتمر فقط في جلساته التي تمت فيه المصادقة على برنامج طرابلس لما كان له من بعد تاريخي، فالغائب الكبير هو روح نوفمبر حسبه، وهنا تحققت مقولة زيغود يوسف"الاستقلال سنحصل عليه أما الثورة فقد انتهت"[2].

أما في منظورنا فإننا نرى بأن المجلس قد حقق انتصار تاريخيا على فرنسا و الرأي الدولي آنذاك خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة1958، و بعد المصادقة على اتفاقيات ايفيان ألغى بذلك معظم الامتيازات التي كانت فرنسا تطمح للحصول عليها خاصة المتعلقة بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني.

[1]– عبد الرحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر 1961– 1962، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008، ص 339.

[2]– علي كافي، المصدر السابق، ص 292.

و في المقابل يكون قد تعثر في ظل النزاعات بين العناصر القيادية ولا نحمله المسؤولية لأن الإنسان نفسه ضعيفة و تفكيره أناني إذ تعلق الأمر بالسلطة.

رابعا: أزمة الصائفة واستقلال الجزائر

1-أزمة صائفة 1962:

إن هذه الأزمة ليست وليدة هذه السنة وتعود جذورها إلى مؤتمر الصومام 1956 وتفاقمت إلى أن انفجرت في 1962 في أعقاب اجتماع المجلس الوطني في ليبيا بعد مشكلة تشكيل المكتب السياسي بين التيارين المتصارعين على السلطة دون النظر للعواقب التي ستحدث فيما بعد.

فقد تشكل المكتب السياسي من الوزراء الخمسة الذين كانوا مسجونين في فرنسا (آيت أحمد، بن بلة، خيضر، بيطاط، بوضياف) بالإضافة إلى محمد السعدي والحاج بن علَة[1] وهذا هو اختيار الطاهر الزبيري والقيادة العامة العامة وبالتالي تهميش الحكومة المؤقتة وعلى الخصوص كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة هذا الأخير الذي خرج من طرابلس باتجاه تونس، ولورجعنا إلى هذه الأزمة فهي ليست اختلاف إيديولوجي أو عقائدي. والدليل على ذلك كيف نجد فرحات عباس بجانب أحمد بن بلة، كما نجد تيار ثالث محايد حاول التوفيق بينهما وهو جناح علي هارون وهو قيادي سابق في فدرالية جبهة التحرير بفرنسا الذي أكد

[1]- ولد سنة 1923 بوهران من عائلة فقيرة، انخرط في تنظيم شبيبة حزب الشعب منذ 1937، كما انخرط في الجيش الفرنسي إبان الحملة العسكرية في إيطاليا وفرنسا وألمانيا (1943- 1945)، انظم إلى الثورة وأصبح نائب بن مهيدي في القطاع الوهراني اعتقل في 16 نوفمبر 1956 وأفرج عليه 1960، تولى عدة مناصب بعد الإستقلال منها رئاسة الجمعية الوطنية توفي في 02 ماي سنة 2009. ينظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 75.

في حديث له أن الفيدرالية لم تكن مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولا ضد الجيش بل كانت مع النظام المدني خلال أزمة صائفة 1962[1].

وصرح علي هارون[2]، "إن الفيدرالية لم تكن تتفق مع بن بلة ولا مع بومدين ولم تكن مع الحكومة المؤقتة ولا ضد الجيش بل كانت مع النظام المدني"وأشار يقول : " لقد قلنا إن الحكومة معترف بها من قبل 50 دولة وعليه كان يتوجب انتظار دخول الجميع إلى الجزائر لتنظيم مؤتمر تنبثق عنه حكومة جديدة".

وأوضح يقول أن موقف الفيدرالية هذا فرضه وجود بعض المجاهدين في "السجون والمعتقلات كان على مستوى الولايات والجبال" وقال أن القرار المتخذ بطرابلس في تلك الفترة حفزه "حب السلطة" و "حب الكرسي" مؤكدا أن "الفيديرالية رفضت هذه المناورات" وذكر السيد هارون بالظروف التي برز فيها أحمد بن بلة "الذي كان قدوة وأصبح شخصية جد معروفة على الصعيد الدولي قبل نيلسون مانديلا نفسه" كان معروفا في العالم العربي وفي العالم العربي وفي العالم الإسلامي وفي الصين وتصرف كقائد كبير لجبهة التحرير الوطني لأن العالم بأكمله تحدث. عن "طائرة بن بلة" التي كان على متنها أيضا حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ورابح بيطاط وأحمد خيضر. وأوضح السيد علي هارون يقول" أن السمعة العالمية لاتكفي لتسيير بلد بل يجب إمتلاك القوة أيضا وبومدين كان معه جيش الحدود والذي كان قويا لأن الوحدات العسكرية التي كانت متواجدة داخل الولايات الجزائرية كانت منهكة"، ولوعدنا إلى جذور الأزمة فهي تعود إلى ديسمبر 1959 وفق المشاكل المتتالية:[3]

[1]– بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 154.

[2]– ولد سنة 1927 بالجزائر العاصمة، مناضل ثم قيادي في فيديرالية فرنسا، عضو بالمجلس الوطني للثورة، محامي ووزير 1992/1991 أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة 1992/ 1994. ينظرعاشور شرفي، المرجع السابق، ص 367.

[3]– علي هارون، المصدر السابق، ص 12.

1- قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإلغاء وزارة القوات وعوضها بلجنة مكونة من ثلاثة وزراء هم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف في دورته التي كانت في 1959/12/16 إلى 1960/01/18 حيث أسندت لهم مهمة الإشراف على جيش التحرير الوطني، وفي نفس الدورة تقرر أيضا إنشاء قيادة الأركان رئيسها العقيد هواري بومدين.

2-إن المجلس الوطني للثورة قد قرر في نفس الدورة، عودة ضباط جيش التحرير الوطني إلى داخل الوطن. معنى ذلك أن قيادة الأركان يجب أن تغادر الأراضي التونسية إذا كانت تريد الإشراف الفعلي على كل الولايات. وتنفيذا للقرار أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أمرا صارما ينص على أن يكون يوم 31 مارس 1961 هو آخر أجل لإجتياز الحدود الشرقية والغربية[1].

3-على الرغم من إمتثال بعض الضباط السامين لأوامر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإن قيادة الأركان قد رفضت الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خط شال ومن رد فعل الولايات التي لم تكن مستعدة للانضواء تحت قيادة موحدة.

4-إن عدم استجابة قيادة الأركان للأمر الصادر عن الحكومة المؤقتة قد جعل القيادة تخرج عن الطاعة وتتحول بالتدريج إلى معارض سياسي يمتلك قوة رادعة ويبحث عن شخصية بارزة يحتمي بها للإستحواذ على السلطة[2].

5-في أثناء تواجد قيادة الأركان بألمانيا الغربية مقر فيديرالية جبهة التحرير الوطني

[1]- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، دار المعرفة، الجزائر، ص 254.

[2]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 96.

بفرنسا، حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ممثلة في رئيسها السيد بن يوسف بن خدة تعيين قيادة جديدة لجيش التحرير الوطني لكنها لم تنجح إلا في تحريض أعضاء القيادة يعودون إلى تونس ومنها إلى الحدود لاستئناف مهامهم و هم أكثر قوة من أي وقت مضى[1].

و في الحقيقة، فإن الذي خدم قيادة الأركان إنما هو عدم انسجام أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة و رغبة هذه الأخيرة في الحفاظ على مظهر الوحدة الذي كان ضروريا لمواجهة فرنسا في مرحلة التفاوض من جهة ثانية، وقد وظفت قيادة الأركان تلك الحقيقة لتثبيت سيطرتها على قوات جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية و الغربية على حد سواء و لتنصب نفسها قوة موازية للحكومة نفسها.

و إذا كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تتجرأ على استبدال أعضاء قيادة الأركان و فضلت عدم الدخول مهم في صراع علي و مفتوح، فإنها بالمقابل لم تردد في توجيه أوامرها إلى كافة الولايات كي تقطع كل علاقة معهم و يبدو أن بلقاسم كريم لم يتوقف عن ذلك الحد، بل حاول معهم تطبيق سياسة فرق تسد عندما عرض على العقيد هواري بومدين رتبة جنرال[2].

غير أن هذا الأخير رفض العرض و سجل اللقاء ثم أذاع الشريط على أمواج إذاعة جيش التحرير الوطني كي يدين التصرف ويدعم مكانته في أوساط وحدات الجيش[3].

كما أن المادة 20 من القوانين المنظمة لجبهة التحرير الوطني تنص على أن الحكومة المؤقتة تتكفل بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للدولة الجزائرية و إقامة

[1]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 138

[2]– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 406.

[3]– نفسه، ص406.

مؤسساته النهائية و هذا معناه مسؤولية الحكومة المؤقتة حتى انعقاد المجلس الوطني في الجزائر و انه يقرر شكل القيادة و شكل الدستور و بالتالي فإن قوة السلاح فازت على قوة القانون[1].

ليتعمق الخلاف في اجتماع طرابلس1961 بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان بسبب عدة نقاط:

- احتجاجا على قبول التفاوض مع فرنسا و على التعليمات التي أصدرتها اللجنة الوزارية و التي تدعو سائر الولايات إلى عدم الإعتراف بقيادة الاركان.
- استبدال فرحات عباس ببن يوسف بن خدة و تهميش كريم بلقاسم.
- عودة مشكلة أولوية الداخل على الخارج.
- الدعوة إلى دخول جيش الحدود من طرف بين يوسف بن خدة و التأكيد على ذلك في كثير من المرات[2].

وفي الاجتماع الأخير و للحيلولة لاحتواء الأزمة بين الطرفين تم تقديم اقتراحين:

1-توسيع الحكومة المؤقتة إلى ثلاث أعضاء آخرين و هم فرحات عباس، هواري بومدين، والحاج بن علة وبالتالي تصبح الحكومة 15 بدل 12 عضو.

2-تكوين مكتب سياسي برئيسين وهما بن خدة، وفرحات عباس و ثلاثة نواب وهم بن بلة و بوضياف و كريم بلقاسم.

[1]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 154.

[2]- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، تر: أحمد منصور، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، 2009، ص 186.

و لكن الحكومة المؤقتة رفضت الاقتراحين بالأغلبية و قررت الحكومة الكتابة بتاريخ 30 جوان 1962 ضد النشاطات الإجرامية للأعضاء الثلاثة من قيادة الأركان و طالبت بإسقاط الرتب العسكرية لكل من منجلي و بومدين و سليمان[1].

لكن رد هيئة الأركان كان الرفض واعتبر هذا القرار غير قانوني و إنها عينت من طرف المجلس الوطني للثورة مثل الحكومة المؤقتة واعتبرها محاولة انقلاب على السلطة خاصة أن اجتماع المجلس الوطني للثورة تقديم كل السلطات له[2].

2- اجتماع زمورة و عزل قيادة الأركان

بعد اجتماع طرابلس، جرت اتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة الأركان أدت إلى اجتماع انعقاد يومي 24 و 25 جوان 1962 في زمورة، حضر الاجتماع ممثلو الولاية الثانية و الولاية الثالثة و الولاية الرابعة و العاصمة و اتحادية فرنسا و اتحادية تونس و هم على التوالي، صالح بوبنيدر ،يوسف خطيب، (سي حسين)، رابح زيراري، عمر بوداود، والطيب الثعالبي[3].

صادق الحاضرون على لائحة سجلوا فيها أن الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيئاتها و أن الصراع بين هذه الحكومة و هيئة الأركان العامة، ولهذا اتخذ الحاضرون قرار حاسما يتعلق الأول بإنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات لتتبع الحالة و الحفاظ على وحدة

[1]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 155.

[2]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 158.

[3]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 559.

الأمة و تحضير قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي و تحضير شروط المشاركة في المؤتمر و إدماج وحدات جيش التحرير الحدودية في وحدات جيش التحرير في الولايات[1].

أضيفت لائحة أخرى إلى القرارات تندد بتمرد هيئة الأركان العامة وبتصرف عناصرها في العاصمة و قسنطينة، و قد تم إرسال القرار إلى الولايات بالعمل الانشقاقي التخريبي لهيئة الأركان، حيث أرسل الموقعون على الاجتماع ممثلين لهم إلى تونس لشرح تلك القرارات و قد تالف من الطيب الصديق (الولاية الثالثة) و أحمد فضال المدعو "السي حميمي"(الولاية الثالثة) أيضا و سعيد حرموش (الولاية الرابعة)، و رابح زراري من العاصمة و من فيدرالية فرنسا عمر داوود و قد استقبل هذا الوفد أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن يوسف بن خدة"، "أحمد بن بلة"، "محمد خيضر"، "كريم بلقاسم" و أبلغهم بالقرارات المتخذة بزمورة لكن هذا اللقاء لم يسفر عن نتيجة وبدأت الخلافات بينهم حيث استقال محمد خيضر من الحكومة يوم 23 جوان 1962 في حين ذهب أحمد بن بلة إلى القاهرة يوم 27 جوان 1962[2].

تشجع بن يوسف بن خدة بنتائج اجتماع زمورة فأصدر بيانا يندد بالنشاط الإجرامي الذي يقوم بثلاثة أعضاء من هيئة الأركان وهم (محمد بوخروبة،أحمد القايد صالح، وعلي منجلي).و أعلن عن تخفيض رتبتهم و أمر الجنود بعدم طاعتهم.

و هكذا كان الوضع بمشيئة الاستقلال في نهاية شهر جوان، كانت الحكومة أضعف و في أسوء من ذي قبل لأنها صارت أكثر انقساما بحيث لم يعد في مقدورها أن تجتمع بكامل

[1]– علي هارون، المصدر السابق، ص 72.

[2]– بوعلام حمودة، المرجع السابق، ص 60.

أعضائها، وقد اتخذت قرار عزل قيادة الأركان الذي أثار غضب خصومها و زودهم بذرائع إضافية لمهاجمتها و اتهامها بنية تصفية جيش التحرير و إحلال القوة المحلية محله[1].

3-استقلال الجزائر:

نظم استفتاء في كل الجزائر و فرنسا مرحلتين ففي فرنسا و الأقاليم التابعة لها جرى الانتخاب يوم 8 أفريل 1962 كانت أغلب الأصوات أجابت بكلمة "نعم"التي منح الاستقلال للجزائر، أما في الجزائر فإن العملية كانت تتطلب الكثير من الحذر و تستدعي التنسيق التام مع الحكومة المؤقتة، و مع المفوض السامي باعتباره يمثل السلطة الفرنسية العليا في الجزائر، و قد تم الاتفاق بينهم أن يكون الاستفتاء يوم 1 جويلية 1962 طبقا لما نصت عليه"اتفاقيات ايفيان" أعلنت النتائج يوم 3جويلية 1962، وفي اليوم نفسه أعلن الجنرال ديغول أن فرنسا تعترف باستقلال الجزائر[2].

و كان تاريخ 5 جويلية 1962 يوما حاسما في تاريخ الجزائر، إذ خرج الجزائريون للتعبير عن فرحتهم باستقلال الجزائر و تخلصهم من الاستيطان الفرنسي و الإعلان عن استقلال الجزائر، إنما يدل على نجاح جبهة التحرير الوطني في وضع تنظيم سياسي و إداري و عسكري محكم الذي طالما كان يحلم به الشعب الجزائري طيلة مئة و ثلاثين عاما و لعل الفضل في ذلك يعود إلى الدور الذي قامت به الحكومة المؤقتة، حيث أصبح الشعب الجزائري يؤمن أكثر بقرب النصر على فرنسا.

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 563.

[2]- مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 714.

و هكذا راح يلتف حول جبهة و جيش التحرير الوطني يعلن ولائه للحكومة المؤقتة[1].

يمكن القول أن اجتماع العقداء العشرة كان بمثابة انقلاب العسكريين الثلاث المدعمين من طرف قادة الحدود و الداخل على سياسي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتهمة التخاذل و عدم الانضباط في تسيير شؤون الثورة.

أثبتت مقررات اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية صفة الدوام و الاستمرارية للثورة و لجيش التحرير الوطني بوصفها ممثل الشعب الوحيد و أنها مستعدة لخوض غمار الحرب إلى أن يعترف المستعمر بالحقوق الثابتة للشعب الجزائري، كما أن هذه الاجتماعات حرصت على تأسيس إستراتيجية شاملة لتفعيل العلاقات مع قيادة الجيش و الولايات بالداخل.

[1]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين، دار البصائر للنشر، 2013، ص 397.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956- 1962 خلصنا الى النتائج التالية:

1-تعتبر ثورة نوفمبر 1954 حدثا تاريخيا، لم تنشأ من العدم بل من اديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية، التي مكنت الشعب الجزائري من الوصول إلى الحرية والاستقلال .

2-إن هجومات 20 أوت 1955 _ الشمال القسنطيني – جاءت لتنفيذ أهداف استراتيجية الثورة، وتم التخطيط لها وتنفيذها في تنظيم محكم وحققت النتائج المرجوة منها .

3- شكل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 منعطفا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، وقد جاء بعد انتصارات عسكرية وسياسية، حيث كلنت له العديد من القرارات الحاسمة كان من أهمها تأسيس المجلس الوطني للثورة وهو بمثابة برلمان لها يصادق على القرارات التي تخص الثورة الجزائرية .

4- إن انضمام مختلف تيارات الحركة الوطنية لتشكيلة المجلس الوطني، كان عاملا محفزا على استحداث مؤسسات وهيئات قيادية جديدة هدفها الحفاظ على مبدأ القيادة الجماعية، ويظهر ذلك جليا في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 و الذي كان حدثا بارزا في مسيرة الثورة ، حيث كان تتمة لبنائها المؤسساتي وإعادة بعث الدولة الجزائرية الحديثة .

5- عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية العديد من الاجتماعات أهمها :

-اجتماع القاهرة أوت 1957 تم فيه تعديل قرارات مؤتمر الصومام، خاصة فيما يخص أولوية العمل السياسي على العسكري و الداخل على الخارج، وأنه لا فرق بين المسؤولين، وازداد عدد الأعضاء في هذا الاجتماع من 34 عضو إلى 54 .

-اجتماع طرابلس الأول 16 ديسمبر 1959 -18 جانفي 1960 من أهم قراراته إنشاء وزارة الحرب المتكونة من الباءات الثلاث والتي تتحول إلى هيئة الأركان العامة، ومن أهم قراراته أيضا تأسيس الحكومة المؤقتة الثانية.

-اجتماع طرابلس الثاني 9 أوت- 27 أوت 1961 من أهم قراراته تأسيس الحكومة الثالثة.

-اجتماع طرابلس الأخير 27 ماي 1962- 5جوان 1962 يعتبر آخر دورة في مسيرة المجلس الوطني تمت فيه المصادقة على وثيقة طرابلس التي حددت المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة.

6-إنفجرت أزمة صائفة 1962 بعد آخر اجتماعات طرابلس وذلك عند التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي خاصة بعد انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من هذا المؤتمر، لكنها في الحقيقة لم تكن وليدة ذلك اليوم بل تعود جذورها إلى سنوات سابقة.

7- رغم الصعوبات والعراقيل التي اعترضت المجلس الوطني للثورة إلا أن الخلافات و الصراعات التي كانت بين القادة بقيت سرية غير معلنة لم تصل إلى الشعب، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تظهر تماسكها ووحدتها أمام الرأي العام الفرنسي و الدولي، وهكذا تنتهي مهمة المجلس الوطني للثورة بعد مصادقته على اتفاقيات إيفيان وتحقيق النصر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01):

قادة المناطق التاريخية عند انطلاق الثورة[1].

المنطقة	التحديد الجغرافي	القائد	المساعد
المنطقة الأولى	الأوراس النمامشة	مصطفى بن بولعيد	بشير شيحاني
المنطقة الثانية	الشمال القسنطيني	ديدوش مراد	زيغود يوسف
المنطقة الثالثة	القبائل	كريم بلقاسم	عمر أو عمران
المنطقة الرابعة	الجزائر العاصمة	رابح بطاط	سويداني
المنطقة الخامسة	وهران	العربي بن مهيدي	بن عبد الملك بوصوف

[1]– محمد حربي، المصدر السابق، ص 17.

الملحق رقم (02):

صورة خاصة ببعض أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية [1]

احتفال برئيس واعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ واعضاء المؤتمر الوطني
بعد انتهاء انعقاد المؤتمر بالقاهرة بمنزلي ــ سبتمبر ١٩٥٧

[1]– فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 357

الملحق رقم (03):

تشكيلة الحكومة المؤقتة عند اعلانها في 19 سبتمبر 1958

رئيس الوزراء.....فرحات عباس.

نائب رئيس الوزراء.....أحمد بن بلة(سجين).

نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة.....كريم بلقاسم.

.....حسين ايت أحمد.

وزير دولة(كلهم سجناء).....رابح بيطاط.

.....محمد بوضياف.

.....محمد خيضر.

وزير الشؤون الخارجية.....الدكتور محمد الأمين دباغين.

وزير التسليح و التموين.....محمود الشريف.

وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال.

وزير المواصلات و الإتصالات العلمة و المخابرات.....عبد الحفيظ بو صون.

وزير الشؤون الإقتصادية و المالية.....الدكتور أحمد فرانسيس.

وزير شؤون الشمال الإفريقي.....عبد الحميد مهري.

وزير الأخبار و الإعلام.....محمد يزيد.

وزير الشؤون الإجتماعية.....بن يوسف بن خدة.

وزيـــر الشـــؤون الثقافية.....أحمـــد توفيـــق المدني[1].

كتـــاب الدولـــة.....الأمين خان(عضـــو مجلـــس ولايـــة قسنطيينة).

.....عمـر أو صديق(عضـو مجلـس ولايـة الجزائر).

.....مصـطفى اسطنبولي(عضـو مجلـس ولايـة وهران).

[1]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 400– 401.

الملحق رقم(04):

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961[1].

رئيس مجلس الوزراء وزير المالية.....بن يوسف بن خدة.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.....كريم بلقاسم.

نائب رئيس مجلس الوزراء.....أحمد بن بلة.

نائب رئيس مجلس الوزراء.....محمد بوضياف.

وزارة دولة.....حسين ايت أحمد.

.....رابح بيطاط.

.....محمد خيضر.

.....سعيد محمدي.

.....لخضر بن طوبال.

وزير الشؤون الخارجية.....سعد دحلب.

وزير التسليح و المواصلات العامة.....عبد الحفيظ بوصوف.

[1]– بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 54.

وزير الأخبار.....محمد يزيد.

ملحق رقم(05):

وثيقة خاصة بتمركز أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر طرابلس الأخير[1].

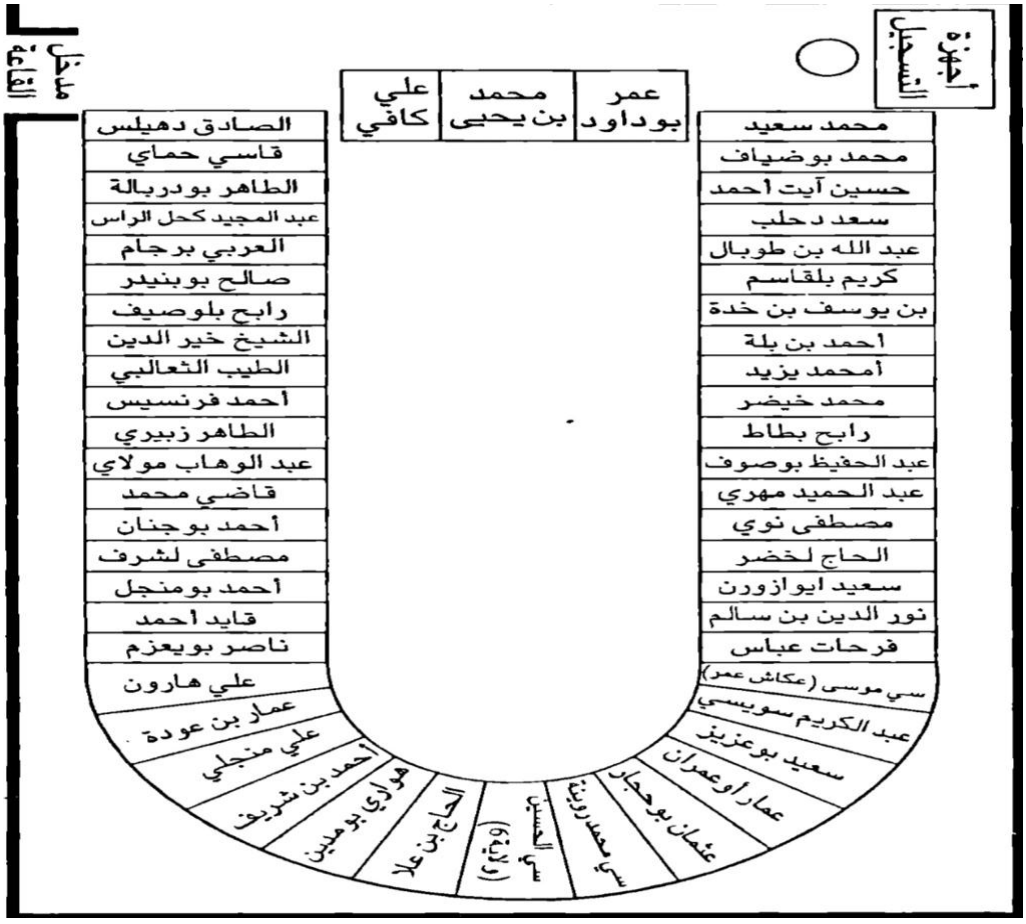

[1]– علي هارون، خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر 1962، المصدر السابق، ص18.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1-أمقران الحسني عبد الحفيظ: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

2-بالحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة)، 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر، 2004.

3-بن العقون عبد الرحمان: مذكراتي، دار دحلب، الجزائر، 2000.

4-بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004.

5-بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

6- بودوح السبني: بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها من (1955-1962) باتنة، 2002.

7-بوضياف محمد: التحضير لأول نوفمبر، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2010.

8-دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

9-الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، القاهرة، 1990.

10- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962)، دار القصبة، الجزائر، 1999.

11- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة شهادة، منشورات الشهاب، 2003.

12- كوناتون ميشال: مراكز التجميع في الجزائر، تر: صلاح الدين أحمد، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

13- ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، دار الهدى، الجزائر، 2012.

14- منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، دار الأصالة، الجزائر.

15- هارون علي: خيبة الإنطلاق فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، آمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2004.

المراجع:

1- إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954- 1962)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر.

2- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

3- أزغيدي محمد لحسن، بومالي أحسن: التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر 2012.

4- بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، (1960-1961)، ط2، دار الرائد للكتاب، 2005.

5- بلاح بشير و آخرون: تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

6- بلحاج صالح: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956- 1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

7- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

8- بن ازواوا فتح الدين: إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

9- بن بني مالك: القضايا الكبرى، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2000.

10- بن حمودة بوعلام الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان، الجزائر، 2010.

11- بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

12- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية والغاية 1962، ط1، الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

13- بوداود عمر: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الجزائرية، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

14- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

15- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين، دار البصائر للنشر، 2013.

16- بوعزيز يحي: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009.

17- بومالي أحسن: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

18- بومالي أحسن: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية الخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

19- تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

20- تواتي عبد الرحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، 1961- 1962، الصندوق الوطني لترقية الفنون و الأداب، الجزائر، 2008.

21- توهامي عمر: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرام الله للنشر والتوزيع، 2013.

22- تيزي ميلود: مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، ط1، مكتبة الرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

23- تينو سيلفي: تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2013.

24- جويبة عبد الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946- 1954)، دار الوحدة، الجزائر، 2013.

25- جويبة عبد الكامل: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيرونية (1954- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

26- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عباد، دار صاد للنشر، الجزائر، 1994.

27- حسن المحامي محمد: عباقرة خالدون: شارل ديغول، منشورات المكتب العالمي للطباعة والنشر، الجزائر، 1988.

28- حفظ الله بوبوكر: التموين والتسليح إبان ثورة أول نوفمبر (1954- 1962)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

29- حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية (1871- 1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

30- رمضاني عبد الكريم: المرحلة الإنتقالية للثورة مارس 1962 سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

31- الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2007.

32- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

33- سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954- 1956)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

34- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954- 1958)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر.

35- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي ومسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

36- الصغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

37- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013.

38- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2004.

39- عباس محمد: ثوار عظماء، ج4، دار هومة، الجزائر، 2013.

40- عباس محمد: رواد الوطنية، ج7، دار هومة للنشر ، الجزائر، 2013.

41- عباس محمد: فصول في ملحمة التاريخ، فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر، 2013.

42- عبد القادر حميد: عبان رمضان دفاعا عن عبان والجمهورية، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

43- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

44- عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996.

45- عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

46- علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية، 1954- 1962، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

47- غربي غالي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958)، دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

48- فركوس صالح: مختصر تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

49- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

50- قليل عمار: ملمحة الجزائر الجديدة ، ج2، دار العثمانية للنشر، الجزائر، 2014.

51- قنان جمال: لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني لمحة تاريخية عن جبش التحرير الوطني نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي ما بين 2- 4 جويلية 2005. منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

52- قندل جمال: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957- 1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

53- كاشة الفرحي بشير: مختصر وقائع و أحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، 2007.

54- لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

55- لونيسي رابح و آخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، دار المعرفة، الجزائر.

56- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

57- مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية، (1954-1956) المطبعة الحديثة للفنون.

58- معمري خالفة: عبان رمضان، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

59- مقلاتي عبد الله: الثورة مواثيق ووثائق، ج4، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011.

60- مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، ج1، دار بوسعادة، الجزائر، 2013.

61- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007.

62- هشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

63- الواعي محمود: مهام جيش وجبهة التحرير الوطني في المرحلة الإنتقالية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة، 1995.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1-بودريوع صبرينة: الحياة الإجتماعية في ظل النظام الإشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا (1965- 1978)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2011.

2-بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة (1954- 1962)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005- 2006.

3-حمدان أسماء: الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2012-2013.

4-شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2010.

5-شتواح حكيمة: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية (1954- 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، الجزائر، 2001/2000.

6-شيلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006.

7-منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، (1954- 1962)، رسالة لنسل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

8-هاشمي كوثر: الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية، (1955- 1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017.

المجلات:

1- ازغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام و تشكيل أول مجلس وطني ، مجلة النائب، المجلس الشعبي الوطني ،الجزائر ، 2004 .

2- إيدير عيسات: مجلة أول نوفمبر، 48 سنة، 1981.

3- مجلة الذاكرة للدراسة التاريخية للمقاومة والثورة، العدد الثالث، إصدارات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

الموسوعات والقواميس :

1- بقاسمي بوعلام و آخرون : سلسلة المشاريع الوطنية للبحث موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

2- الخوند مسعود: القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن، الموسوعات التاريخية الجغرافية معالم وثائق، موضوعات زعماء، ج7، مؤسسات هانيا،د.ت،لبنان

3- عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

4- يحياوي جمال: موسوعة تاريخ الجزائرية ،(1830-1962)، وزارة المجاهدين و المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، دار الباسط،الجزائر،2000.

المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

1- Ben Khada Ben youcef, L'algerie L'indipendance, la crise de 1962, dahleb, Algerie,1997 .

2- Ben khada Ben Youcef ,Aban Ben-Mhidi, dahleb, Alger, 2000.

3- Chorfi Achour, Dictionnaire de la revolution Algerienne (1954_1962), edition Casbah, Alger.

4- Dahleb Saad, pour L'indipendance de L'algerie mission a comphie, editions dahleb, Alger, 1990.

5- Harbi Mohammed, Le F.L.N. Mirage et réalité, Editions Jeune Afrique, Paris, 1980.
6- Harbi Mohammed, Les archives de la revolution Algeriénne, dahleb, Alger, 2010.
7- Minier Gilbert, Mohamed Harbi, le F.L.N document et histoire, (1954_1962), ed fayard, paris, 2004.
8- Reghi Abdellah, Ahmed Francis 1910 _1918, docteur en politique, Edition anep, Alger 2007.
9- Taguia, Mohemmed, L'algeria en guerre, L'office pubication, Alger, 2007.

الفهارس

الفهرس العام

الإهداء

شكر وتقدير

المقدمة.....ص 2

الفصل التمهيدي:اندلاع الثورة التحريرية وتطورها ما بين 1954- 1956 .

أولا: اندلاع الثورة.....ص 8

ثانيا: التطورات السياسية.....ص 9

ثالثا: التطورات العسكرية.....ص 13

رابعا: مؤتمر الصومام وقراراته.....ص 16

الفصل الأول: ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية

أولا: تعريف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهامه وصلاحياته.....ص 25

ثانيا: تشكيلات وهياكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....ص 29

ثالثا: نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية حتى تشكيل الحكومة المؤقتة.....ص 37

الفصل الثاني: اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية واستقلال الجزائر1956- 1962 .

أولا: اجتماع تونس من 11 أوت إلى 9 نوفمبر 1959 .....ص 50

ثانيا: اجتماع طرابلس الأول من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960

والثاني من 9 أوت إلى 27 أوت 1961 .....ص 55

ثالثا: مؤتمر طرابلس الأخير من 27 ماي إلى 4 جوان 1962.....ص 64

رابعا: أزمة الصائفة واستقلال الجزائر 1962.....ص 77

الخاتمة.....ص 87

الملاحق.....ص 90

المصادر والمراجع:.....ص 98

الفهرس العام.....ص109